إمـارة منطقـة القصيـم
اللجنة النسائية التنموية
بمنطقة القصيم

أسرة

حجم العنف الأسري وتأثيره على التماسك الأسري بمنطقة القصيم

«العنف الأسري بين المشكلة والظاهرة».

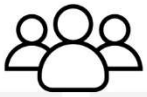

أ. سمري محمد عايش المطيري
وزارة الموارد البشرية

أ. ماجد مصلح صالح الصفياني

ملتقى
حماية الأسـرة
مـن العنف الأسري

تحت شعار "بيوت مستقرة لا تعرف العنف"

القصيم - بريدة 26 - 27 / 10 / 1442 الموافق 7 - 8 / 6 / 2021 م

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى معرفة حجم العنف الأسريّ، وأكثر أنماطه انتشاراً وأسبابه ، بالإضافة إلى معرفة دور مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع قضايا العنف الأسريّ والمعوقات التي تواجههم في معالجة هذه القضايا، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد الأنسب في هذا النوع من الدراسات التي تهتم بوصف الدراسة كمياً وكيفياً، وقد أجريت الدراسة على عينة من زائري المستشفيات الحكومية والخاصة بمنطقة القصيم في جميع محافظاتها، وبلغ حجمها (٤٥٨) مفردة موزعة بين الذكور والإناث، وكذلك جميع العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة البالغ عددهم (١٨) فرداً، والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة البالغ عدهم (١٦) فرداً ، وجمعت البيانات بواسطة استبانات صممت لهذا الغرض، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، من أهمها أن العنف الأسريّ منتشر في الأسر ولكن بشكل محدد حيث أيد ذلك ٥٧٪، بينما الذين يرونه غير منتشر بالمجتمع بلغت نسبتهم ٣٤.٣٪ وأن الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها هي " ممارسة الأسر الحوار بطريقة طبيعية واعتيادية " بنسبة تأييد ٦٦.٨٪. كما أظهرت النتائج أن هناك اتفاقًا بين عينة الدراسة من أفراد المجتمع، والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة، والعاملين في مكتب الحماية الاجتماعية بأن التعرض للعنف اللفظي من أكثر اشكال العنف انتشاراً حيث أيده ٦٦.٤٪ من عينة الدراسة من أفراد المجتمع، بينما أيدها ٨٧.٥٪ من المصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة و٩٤.٤٪ من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعية. كما أظهرت النتائج أن هناك مجموعة من الأسباب التي حصلت على نسبة تأييد أكثر من ٥٠٪ من عينة الدراسة من أفراد المجتمع، وهي بالترتيب (ضعف المستوى التعليميّ، تعاطي أحد أفراد الأسرة المخدرات، ثقافة فرض السيطرة على عائل الأسرة على أفراد أسرته، ضعف الوازع الدينيّ، تفكك الأسرة نتيجة الطلاق) بينما أظهر عينة الدراسة من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعية والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة بمدينة بريدة أن أهم الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم من وجهة نظر المصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة هي " عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد العنف الأسريّ" بنسبة تأييد ٩٣.٨٪ ، ثم سببي "ضعف الوازع الدينيّ" و "تدني المستوى الاقتصاديّ للأسرة بنسبة بلغت ٦٨.٨٪، ثم عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكومية المعنية بهذا الجانب" بنسبة بلغت ٤٣.٨٪ أما من وجهة نظر العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة هو " تأثير الإعلام الحديث وهيمنة الثقافة العالمية" بنسبة إجماع من هذه العينة بلغت ١٠٠٪ ، يليه سبب " عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد العنف الأسريّ بنسبة بلغت ٨٨.٩٪، بينما عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكومية المعنية بهذا الجانب". وتوصلت نتائج الدراسة بشكلها النهائيّ إلى التحقق من الهدف الرئيس للدراسة أن العنف الأسريّ مشكلة اجتماعيّة محددة الانتشار تقتصر على فئة معينة من الأسر، وليست ظاهرة اجتماعية يمارسها عدد كبير من شرائح المجتمع على مختلف مستوياتهم الاقتصاديّة والثقافيّة والاجتماعيّة، وإنما فئة من المجتمع

ذات خصائص وسمات اجتماعيّة خاصة تقف خلفها عدة أسباب من أبرزها تدني المستوى التعليميّ، وضعف الوازع الدينيّ، وتعاطي المخدرات، وتدني المستوى الاقتصادي، والتفكك الأسريّ. وبهذه النتيجة تتفق آراء الباحثين مع مقولات علماء الاجتماع حول مفهوم الظاهرة، والمشكلة بأن الظاهرة واسعة الانتشار، والمشكلة محددة الانتشار والعنف الأسريّ بمنطقة القصيم لم يأخذ صفة الظاهرة كون العنف الأسريّ محصوراً في فئة اجتماعيّة محددة الخصائص.

مقدمة البحث:

تعد الأسرة أحد أهم النظم الاجتماعيّة في المجتمعات الإنسانيّة فهي الحصن الأول المسؤول عن تنشئة أجيال المجتمع التي تمده بالكوادر البشريّة المؤهلة للحياة الاجتماعيّة، وعند حدوث خلل في بيئة الأسرة ينعكس بدوره على أمن هذا المجتمع واستقراره، حيث ينتج أجيالاً غير قادرين على خوض ضمار الحياة الاجتماعيّة، ومواجهة المشكلات التي تواجههم مستقبلاً، لذا تكمن أهمية الأسرة في دورها المهم في تنشئة أبنائها بشكل سليم فهي المؤسسة الاجتماعيّة التي تعمل على تحويل الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعيّ متفاعل، حيث تعد هذه المرحلة من المراحل الأكثر حساسية وصعوبة.

ويعد العنف الأسريّ مشكلة اجتماعيّة، ومن أقدم المشكلات الموجودة منذ ظهور البشريّة، إذ نجد القرآن الكريم قد أشار إليها من خلال ما حدث بين قابيل وهابيل الأخوين، وقتل أحدهما الآخر التي وردت بإيجاز في سورة المائدة، وتعد هذه القضية من أبلغ صور العنف الأسريّ. ولا زالت مشكلة العنف الأسريّ تشغل ذهن الباحثين الاجتماعيين اليوم رغم قدمها، فقد تعددت العوامل التي تقف خلفها، والمرتبطة بالتغيرات التي تحدث في المجال الاجتماعيّ، وما يشاهده من تحولات.

مشكلة البحث:

يعدّ العنف الأسريّ داخل الأسرة من أشد المشكلات وأخطرها التي تهدد كيان الأسرة واستقرارها، فالأسرة هي النواة التي تمدّ المجتمع بالأفراد الذين هم عماد المجتمع وقوته الاقتصاديّة والسياسيّة والاجتماعيّة؛ فالعنف الأسريّ يعدُّ من أخطر الأمراض الاجتماعيّة التي تهدد كيان المجتمع واستقراره وأمنه لما له من آثار اجتماعيّة خطيرة على بنية المجتمع.

ويعد العنف الأسريّ أحد القضايا الاجتماعيّة التي تؤرق مؤسسات الدولة لما يشكله من خطر على المؤسسة الاجتماعيّة الأولى المسؤولة في تنشئة أجياله وتهيئتهم للمستقبل، ولذلك عمدت الدولة إلى إنشاء العديد من مكاتب الحماية الاجتماعيّة في مختلف مناطقها ومحافظاتها استشعاراً بهذه المشكلة، ومدى خطورتها.

فالأسرة التي يسودها العنف الأسريّ سوف تكون مهددة بالتفكك والانحرافات بين أفرادها، ومن تبعات هذه الآثار التي تنتج عن هذا السلوك: الأمراض النفسيّة، وتكرار هذا السلوك من قبل أفراد الأسرة المعنفة مستقبلاً، وقد تأخذ مشكلة العنف الأسريّ منحناً خطيراً فيتشكل ثقافة بين أفراد الأسر المعنفة على أنه أسلوب حياة إذا لم تعالج هذه المشكلة من قبل المؤسسات المتخصصة بالشأن الأسريّ ؛ فالعنف الأسريّ لا يظهر فجأةً بدون مقدمات ومؤشرات تدل على ذلك؛ فالبيئة الاجتماعيّة للأسرة التي تنتشر فيها بعض المؤشرات التي

تنذر بوقوع مثل هذه المشكلة كثيرة، منها: ضعف الوازع الدينيّ، وسوء التربية، وضعف المستوى التعليميّ، وغياب ثقافة الحوار بين أفراد الأسرة، وتسلط رب الأسرة على أفراد أسرته، وتعاطي المخدرات، وضعف الدخل الاقتصاديّ، وسوء بيئة السكن للأسرة، فهذه العوامل أو المؤشرات كفيلة في انتشار العنف الأسريّ بين أفراد الأسرة. فمشكلة العنف الأسريّ تستدعي تضافر الجهود من كافة مؤسسات الدولة لتصدي لهذه المشكلة الخطيرة التي تهدد المجتمع بأسره، فقد حثنا ديننا الحنيف بكثير من الآيات الكريمة، والأحاديث الشريفة التي تبين لنا مدى خطورة هذه المشكلة، فمن الأحاديث الشريفة قول الرسول صلى الله عليه وسلم في الحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ويعرف شرف كبيرنا. حديث صحيح رواه أبو داود والترمذي، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وكذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: «مَن كانَ يُؤْمِنُ باللَّهِ واليَومِ الآخِرِ فلا يُؤْذِي جارَهُ، واسْتَوْصُوا بالنِّساءِ خَيْرًا، فإنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِن ضِلَعٍ، وإنَّ أعْوَجَ شيءٍ في الضِّلَعِ أعْلاهُ، فإنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وإنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أعْوَجَ، فاسْتَوْصُوا بالنِّساءِ خَيْرًا» "أخرجه البخاري.

ومن الآيات الكريمة التي تدل على احترام الزوج لزوجته، قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا" النساء: ١٩. فهذه الآية والأحاديث الشريفة تولي الأسرة جل الاهتمام وذلك درءًا للمفسدة التي تهدد كيان الأسرة.

ويعد العنف الأسريّ انتهاكاً لحقوق الإنسان، ولا يزال غير معترف به في مجتمعاتنا بسبب خصوصية العلاقات الأسريّة وتستر الأزواج على العنف الواقع داخل الأسرة، دون علم بأن هذا يؤدي إلى خلل في البناء الاجتماعيّ والأسريّ، وخاصة في النمو النفسيّ والاجتماعيّ للأطفال الناشئين في هذه الأسر، لذا يجب ألا يفهم أن دراسة العنف الأسريّ تتعارض مع تماسك الأسرة، وخصوصية العلاقات الزوجيّة، بل الهدف منها وجود أسرة متماسكة سعيدة تقوم على أساس الاحترام والمساواة بين جميع أفرادها(العواودة،٢٠٠٢م).

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى (دراسة العنف الأسريّ بمنطقة القصيم) في جميع محافظاتها للوقوف على حجم العنف الأسريّ وذلك من خلال مكتب الحماية الاجتماعيّة بالمنطقة؛ لأنها الجهة المعنية بمعالجة هذه القضايا، وجمعية أسرة بمدينة بريدة، وكذلك قياس رأي الشارع العام من خلال تصميم استبانات صُممت لقياس حجم العنف، ومدى انتشاره بين الأسر بالمنطقة، وهل أصبح العنف الأسريّ في منطقة القصيم ظاهرة اجتماعيّة تؤرق مؤسسات الدولة، وتهدد استقرار المجتمع، أو مشكلة تخص فئة معينة؟ كما تهدف الدارسة إلى معرفة الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ وأشكاله ـ ساعين من خلال هذه الدراسة إلى وضع الحلول والمقترحات العمليّة والعلميّة التي يمكن أن تُسهم بسن القوانين والتشريعات لمواجهتها والحد منها، لذا يكمن التساؤل الرئيس لهذه المشكلة بالسؤال الآتي : ما حجم العنف الأسريّ بمنطقة القصيم ؟

أهمية البحث:

١ـ تكمن أهمية البحث في دراسته لأحد القضايا المجتمعيّة التي تمس كيان الأسرة التي لا تتوفر حولها دراسات كافية في المجتمع السعوديّ بصفة عامة، وفي مجتمع الدراسة بصفة خاصة.

٢ـ يطمح هذا البحث من خلال ما يتوصل إليه من نتائج بوضع الحلول والآليات التي تحدّ من العنف الأسريّ.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١- التعرف على حجم العنف الأسريّ بمنطقة القصيم.

٢- التعرف على أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم.

٣- التعرف على الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم.

٤- التعرف على دور مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين في التعامل مع قضايا العنف الأسريّ بمنطقة القصيم.

٥- التعرف على المعوقات التي تواجه مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؟

٦- وضع الحلول العلميّة والعمليّة للحد من العنف الأسريّ بمنطقة القصيم.

تساؤلات البحث:

ويحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- هل العنف الأسريّ بمنطقة القصيم أصبحت ظاهرة اجتماعيّة أو مشكلة اجتماعيّة؟

٢- ما أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؟

٣- ما الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؟

٤- ما دور مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؟

٥- ما المعوقات التي تواجه مكاتب الحماية الاجتماعية والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؟

٦- ما الحلول المقترحة لمواجهة العنف الأسريّ من وجهة نظر العاملين بمكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة بمنطقة القصيم؟

مفاهيم البحث:

إن مصطلح العنف الأسريّ أحد المصطلحات التي تشير إلى العنف الذي يحدث في محيط الأسرة، وتختلف اتجاهات تعريف العنف الأسريّ، وتتباين بحسب مرجع التعريف إما قانونياً أو نفسياً أو اجتماعياً أو سياسياً. إلا أن الغالبية العظمى من الدراسات التي تتناول هذا الجانب تتفق على أن العنف الأسريّ هو الذي

يحدث في مجال الأسرة، وبين أفرادها، ومما لا يدع مجالاً للشك أن الأسرة تختلف في المجتمعات باختلاف نطاق الأسرة واتساعه من حيث البناء والنسق القربي الذي يجمعها، لكننا هنا نستعرض مفاهيم البحث وذلك كما يلي:

أولاً: العنف.

العنف في اللغة: " الخرق بالأمر وقلة الرفق، وهو ضد الرفق، عنف به وعليه، يعنف عنفاً وعنافة، وعنفه تعنيفاً، وهو عنيف إذا لم يكن رفيقاً في أمره، واعتنف الأمر: أخذه بعنف"(ابن منظور، معجم لسان العرب)، " وعنف به، وعليه ـ عنفاً: أخذه بشدة وقسوة، فهو عنيف"(المعجم الوجيز،١٩٩٤م؛٤٤٥).

وعنافة: أخذ بشدة وقسوة ــ ولامه وعيره فهو عنيف، واعتنف الأمر: أخذه بعنف (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤م:٦٣١).

ويعرف اصطلاحاً بأنه: " هو سلوك مشوب بالقسوة والعدوان والقهر والإكراه، وهو سلوك بعيد عن التحضر والمدنية.(طه،١٩٩٣،ص٥٥١)

وفي العلوم الاجتماعيّة عرف العنف بأنه: " استخدام الضبط أو القوة استخداماً غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما" (الهر،٢٠٠٨م).

ثانياً: الأسرة.

مفهوم الأسرة: لغويًّا من الفعل أسر، وأسرة الرجل عشيرته، ورهطه الأدنون؛ لأنه يتقوى بهم، والأسرة عشيرة الرجل وأهل بيته (ابن منظور،١٩٨٨،ص٦٠).

واصطلاحاً:(عبيدو،٢٠١٢،ص١٧) أنها مجموعة من الأفراد يرتبطون برابط القربى، حيث تتكون الأسرة من الزوج والزوجة والأولاد سواء أقاموا في منزل واحد أو لا، يضاف إلى هؤلاء أزواج الأولاد وأبناؤهم ووالدا كل من الزوج والزوجة وإخوتهم وأخواتهم ممن يعيشون في نفس المنزل؛ لأن رابطة القربى من ناحية، والعيش في منزل واحد من ناحية أخرى من شأنهما أن يضيفا بالخصوصية على ما يقع من عنف بين أفراد الأسرة".

لهذا فإن **العنف الأسريّ** يعرف بأنه: (أي اعتداء أو إساءة حسيّة، أو معنويّة، أو جنسيّة، أو بدنيّة، أو نفسيّة من أحد أفراد الأسرة أو الأقارب أو العاملين في نطاقها تجاه فرد آخر؛ كالزوجة، والأطفال، والمسنين، والخدم على وجه الخصوص، بحيث يتضمن ذلك تهديداً لحياتهم وصحتهم البدنيّة والعقليّة والنفسيّة والاجتماعيّة وأموالهم وعرضهم). (اليوسف، وآخرون،٢٠٠٥م: ١٧).

في حين يرى الصغير: "أن مصطلح العنف العائليّ يعني غالباً الإساءة البدنيّة والجسديّة والنفسيّة التي تتعرض لها الزوجات من أزواجهن، ومن أهم مظاهر الإساءة العزلة الاجتماعيّة، والتهكم والسخريّة، والإهانة والحرمان الاقتصاديّ". (الصغير،٢٠١٢، ص٢٥).

ومن هذا المنطلق فإننا نعرف العنف الأسريّ **إجرائياً**: " أيّ سلوك عدوانيّ يمارسه أحد أفراد الأسرة ضد فرد آخر ينتمي إلى نفس الأسرة بهدف إلحاق الأذى متخذاً صورة اعتداء لفظيّ، أو جسديّ، أو معنويّ".

الإطار النظريّ والدراسات السابقة.

الإطار النظريّ:

تعدُّ ظاهرة العنف من الظواهر الاجتماعيّة العالميّة التي تتعدى الحدود الجغرافيّة والثقافيّة والسياسيّة على الرغم من اختلاف حدتها وأشكالها بين مجتمع لآخر، فلقد ارتبط العنف بوجود الإنسان في كل زمان ومكان، فهو نمط من أنماط السلوك الإنسانيّ لازم وجود هذا الإنسان على الأرض، وهو سلوك متعلم ومكتسب، ويتشكل تبعاً لتداخل الظروف البيئيّة والداخليّة للفرد (قناوي، ١٩٨٨م).

اولاً: المداخل النظريّة لتفسير العنف الأسريّ:

بالرجوع إلى التراث النظريّ نجد أن هناك العديد من النظريات التي تفسر العنف الأسريّ من وجهات نظر مختلفة، وهذا التنوع في وجهات النظر نتيجة الاختلاف بين طبيعة المجتمعات التي استوجب على مفكريّ هذا العلم إيجاد الحلول من خلال تبني آراء مختلفة عن زملائهم في المجال نفسه، ولعل من أهم النظريات التي تبناها الباحثان في معالجة هذه القضية نظريّة التعلم الاجتماعيّ.

١- نظريّة التعلم الاجتماعيّ: تعدُّ من أهم النظريات السوسيولوجية التي تهتم بتفسير عمليّة تعلم السلوك أيًّا كان نوع السلوك من خلال التقليد والمحاكاة ويرجع الفضل الأكبر في الاهتمام بموضوع هذه النظريّة إلى العالم(البرت باندورا) الذي قدم خلاصة أبحاثه في كتاب يحمل عنوان التعليم الصناعيّ من خلال المحاكاة، الذي يرى من خلاله أن معظم سلوك الناس سلوك متعلم، وكان البرت باندورا غزير الإنتاج العلميّ، ونشر الكثير من المقالات، والدراسات، والبحوث في المجلات العلميّة المتخصصة إلى أن أصبح مشغولاً بالتعلم الاجتماعيّ ومهتمًا به؛ لأنّه مدخل لدراسة الشخصيّة، ألف كتاباً عن عدوان المراهق عام ١٩٦٣م بالتعاون مع ريتشارد والترز ثم نشر كتاباً عن مبادئ السلوك ١٩٦٩م إلى أن توصل إلى نظريّة التعلم الاجتماعيّ التي نشرت في ١٩٧٧م تناول فيها تصوراً نظرياً دقيقاً لنظريّة التعلم الاجتماعيّ المعرفيّ. الزيات (٣٧١-٣٨١)

وقد حدد باندورا عدة مصادر رئيسة للسلوك في المجتمع الحديث، لعل من أهمها وما يخدم هذه الدراسة يتمثل في تأثير الأسرة والثقافة والمحاكاة، والاقتداء بالنموذج الرمزيّ، والتعرض المتكرر لمشاهدة العدوان، وأثر التعلم بالملاحظة، والتفاعل الحتميّ المتبادل للسلوك تعد مصادر يمكن أن تسبب العنف بدرجات متفاوتة.

فالأسرة تعدُّ المصدر الأول والرئيس في تعلم الأفراد سلوك العنف؛ حيث يتعلم الأفراد المعايير والقيم التي تبين أن العنف قد يكون هو الطريق الوحيد للحصول على ما يريدون، وربما تعلم بعضهم أن يكونوا ضحايا للعنف، ووسائل الإعلام ومشاهدة السلوك العدوانيّ بشكل متكرر، وملاحظة السلوك العنيف داخل بيئته الاجتماعيّة تؤدي دوراً في تبني هذا السلوك، وقد افترض باندورا أن الآباء الذين يستخدمون أسلوب العقاب البدنيّ يزودون أبناءهم بنموذج عدو من خلال تقليد والدهم باعتباره قدوة لهم، حيث أشار إلى أن الأطفال يتأثرون بشدة بالأبوين؛ بجعلهما قدوة في كيفية التأثير على الآخرين.

ثانياً: الدراسات السابقة.

أ / دراسات العنف الأسريّ التي أجريت في المجتمع السعوديّ:

إن دراسات العنف الأسريّ خلال الثلاثة عقود الماضية تكاد تكون نادرة، رغم حدوث العنف الأسريّ في المجتمع، إلا أن بروز قضية العنف الأسريّ يعود إلى تسليط الإعلام المحليّ على هذه القضية، وكذلك الاهتمام التي توليه الدولة من خلال إنشاء برنامج الأمان الأسريّ الوطنيّ استشعاراً بخطر هذا الأمر الذي يهدد كيان المجتمع واستقراره؛ حيث تعد الجهة المنوط بها الحماية والرعاية لضحايا العنف الأسريّ، مما دفع الكثير من الباحثين في دراسة هذه القضية في السنوات الأخيرة سعياً إلى التبصر بها لمعرفة أشكالها وأسبابها وآثارها على الفرد والمجتمع، أملاً في الوصول إلى حلول علميّة تسهم في معالجتها، إن استعراضانا لهذه الدراسات العلميّة سعياً منا إلى إيضاح المجال الاجتماعيّ العام لقضية العنف الأسريّ، حيث إن هذا الطرح يتسق منهجياً مع خط الدراسة، حيث تتباين الدراسات في أهدافها، وفي مناهجها البحثيّة المستخدمة لتحقيق أهدافها، والعينة المستهدفة، والنتائج التي تم التوصل إليها، وفيما يلي نستعرض بعضاً من الدراسات التي تناولت هذه القضية في المجتمع السعوديّ وهي على النحو الآتي:

١- دراسة العنزيّ، بكر (٢٠١٣م). بعنوان أشكال العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ دراسة وصفيّة تهدف إلى معرفة أشكال العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ، وتحديد ظاهرة العنف الأسريّ في المملكة العربيّة السعوديّة، والتعرف على الظروف التي أحاطت بإتمام أشكال العنف الأسريّ، بالإضافة إلى التعرف على حجم أشكال العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ، والتعرف على خصائص الجناة، وخصائص العنف الأسريّ، وتحديد نوع العلاقة بين الجاني والضحية، استخدم فيها الباحث المنهج الوصفيّ التحليليّ بناء على أسلوب تحليل المضمون، وأما أداة الدراسة فاستخدم الباحث أداة تحليل المضمون. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن العنف الجسديّ هو أكثر أشكال العنف الأسريّ حدوثاً، وأن الضرب باليد هو المستخدم في ارتكاب ٥٠٪ من حوادث العنف الأسريّ، وبالنسبة إلى العلاقة التي تربط الجاني بالضحية تبين أن الأخ أكثر مرتكبي العنف الأسريّ، وأن أعلى نسبة بين الضحايا كانت الأخت.

٢- دراسة الحربيّ، مرام (٢٠١٧). بعنوان "دور نظام الحماية من الإيذاء في تحقيق الوقاية من العنف الأسريّ" التي هدفت إلى تحديد نوع أنماط العنف الأسريّ التي يتعامل معها نظام الحماية من الإيذاء، و بيان مدى إسهام نظام الحماية من الإيذاء في تحقيق الوقاية من العنف الأسريّ، وكذلك تحديد دور (الوقاية الموقفيّة، والوقاية الاجتماعيّة) الذي يعتمده نظام الحماية من الإيذاء في الوقاية من العنف الأسريّ من وجهة نظر العاملين في وحدة الحماية الاجتماعيّة، والوقوف على مدى مساهمة نظام الحماية من الإيذاء في الوقاية من عدم تكرار العنف الأسريّ من وجهة نظر المتعرضين للعنف الأسريّ، وذلك بغية التوصل إلى مقترحات تخطيطية وقائية لمواجهة العنف الأسريّ في المجتمع.، ولقد انتهت النتائج إلى أن أبرز أنماط العنف الأسريّ يتمثل في العنف الجسديّ، يليه العنف اللفظيّ، وأن أكثر الضحايا المتزوجات، كما توصلت الباحثة إلى أن

أبرز الأدوار التي يقوم بها نظام الحماية من الإيذاء هو تنمية قدرة العاملين من أخصائيين وأخصائيات على التدخل الفوري لحل المشكلات التي تعترض الأسرة نتيجة العنف الواقع عليها.

٣ـ دراسة السيف، عبدالمحسن(٢٠٠٦) بعنوان: (العنف الأسريّ: المظاهر، الأسباب، النتائج، وطرق المواجهة) التي هدفت إلى معرفة الأنماط الشائعة، ودرجة انتشار كل نمط، وأسباب العنف، وما ينجم عنه من آثار سلبيّة، فقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: أن معظم أنماط العنف الأسريّ الشائعة والمعروفة؛ كالعنف اللفظيّ، والبدنيّ، والنفسيّ، والاجتماعيّ، والاقتصاديّ، والصحيّ، والجنسيّ، والحرمان والإهمال تنتشر في المجتمع السعوديّ، إلا أن بعض تلك الأنماط تعد أكثر شيوعاً في المجتمع السعوديّ مقارنة بالمجتمعات الأخرى، ولوحظ في هذا الصدد أن العنف اللفظيّ يأتي في المركز الأول؛ لأنّه أحد أنواع العنف الأسريّ، ويأتي العنف الاقتصاديّ في المركز الثاني، وفي المركز الثالث العنف النفسيّ، يليه الاجتماعيّ، ويأتي في المركز الخامس الإهمال والحرمان، أما العنف البدنيّ فإنه يأتي في المركز السادس يليه العنف الجنسيّ، ثم العنف الصحيّ في المركز الثامن والأخير. وقدمت الدراسة صوراً ونماذج لكل نوع من أنواع العنف السابقة، وجاء في نتائج الدراسة أن أكثر الأفراد ممارسة للعنف الأسريّ كانوا الأزواج، وأنهم يمارسون العنف ضد زوجاتهم، وذلك من واقع بيانات الدراسة، مع وجود آخرين يمارسون العنف؛ كالزوجات ضد الأزواج، والأبناء ضد آبائهم وأمهاتهم، وأشارت نتائج الدراسة بشكل عام إلى انتشار العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ.

٤ـ دراسة الخطيب، سلوى (٢٠٠٧) بعنوان: " العنف الأسريّ ضد المرأة في مدينة الرياض" التي هدفت إلى التعرف على ظاهرة العنف الأسريّ ضد المرأة في المجتمع السعوديّ وأسبابها، وعلاقة ظاهرة العنف بالمتغيرات الاجتماعيّة؛ كالمستوى التعليميّ، والدخل، والسكن، واستخدمت هذه الدراسة تحليل المضمون، وأخذت العينة من الحالات التي وردت إلى مستشفى الرياض المركزيّ، ووجدت أن العنف ضد المرأة نفسها يتمثل في التسمم الدوائيّ (الانتحار)، ومع تحريم مثل هذا النوع من السلوك المخالف لتعاليم الدين الإسلاميّ الحنيف إلا أن هناك بعض حالات العنف ضد النفس تحدث في المجتمعات، وأوضحت نتائج الدراسة أن العنف ضد المرأة في المجتمع السعوديّ له أشكال مختلفة منها: العنف في محيط الأسرة، ويشمل العنف الجسديّ واللفظيّ والمعنويّ والماديّ، والعنف في إطار المجتمع مثل: الاغتصاب، والتحرش، والإرغام على البغاء.

٥ـ دراسة الحلواني وآخرون (٢٠٠١م) التي أجريت في مدينة الرياض بالمملكة العربيّة السعوديّة، وجدت الدراسة أن حالات العنف المسجلة في تقارير ستة مستشفيات حكوميّة وأهليّة بالعاصمة الرياض من العام (١٩٩٠ـ ٢٠٠٠م) حيث ظهر أن (٧٥) حالة عانت من العنف الشديد، وتمثلت النسب في: ٧٦ % عنفًا بدنيًا، و١٨ % عنفًا جنسيًا، و١٢ % إهمالًا، وهناك العديد من الدراسات التي تثبت ذلك وتؤكده.

ب / الدراسات التي أجريت عن العنف الأسريّ في المجتمعات العربيّة:

١ـ دراسة العامريّ، أروى (١٩٩٨م) بعنوان " العنف العائليّ في الأردن: حجمه ومسبباته" التي هدفت إلى الكشف عن حجم العنف الأسريّ ومسبباته، كانت عينة هذه الدراسة من طلبة الجامعة الأردنيّة، وتبين من

خلال هذه الدراسة أن جميع الأسر تعاني من وجود العنف داخلها، وأن حوالي النصف من عدد الأمهات تتعرضن للعنف، الذي وصل إلى حد الضرب.

٢ـ دراسة السمريّ، عدلي (١٩٩٩م). التي هدفت إلى التعرف على الخلفية الثقافية والبيئة الاجتماعية للزوجين، حيث تكونت العينة من (٧٥) زوجة اختيرت بشكل عشوائيّ من مدينة القاهرة، وتبين من نتائج الدراسة عن وجود سمات مشتركة لضحايا العنف الأسريّ بين أفراد هذه الدراسة، مثل: الشعور بالولاء التام، والتبعية للذين أساؤوا إليهن.

٣ـ دراسة العواودة، أمل (٢٠٠٢م). بعنوان " العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردنيّ" التي أجريت حول العنف الذي يمارسه الأزواج ضد زوجاتهم على عينة قوامها ٣٠٠ زوجة وتوصلت إلى نتائج هي: أن العنف الاجتماعيّ (منع الزوجة من العمل) كان أكثر الأنواع انتشاراً حيث كانت نسبة ممارسته ٥٦٪، يليه العنف اللفظيّ بنسبة ٥٣٪، ثم العنف الصحيّ بنسبة ٥١٪، وأخيراً العنف البدني بنسبة بلغت ٤٨٪.

٤ـ دراسة العيسويّ، عبدالرحمن (٢٠٠٤م). بعنوان "ظاهرة العنف الأسريّ: أسبابها ومظاهرها"، دراسة ميدانيّة على عينة من المجتمع المصريّ، هدفت إلى التعرف على مرئيات مجموعة من الشباب الجامعيّ من الجنسين(٥٤٦ طالباً وطالبة) حول ما يدور في أذهانهم عن العنف الأسريّ وأنماطه وأسبابه وحجمه، وكيف ينظر الشباب إلى الوضع بعد خمس سنوات. وكان من أبرز نتائج الدراسة تعدد مظاهر العنف الأسريّ، وتباين درجاته من الركل إلى القتل، وهتك العرض والاغتصاب، كما تباينت هذه الظاهرة في مقدار إقرارها، والاعتراف بها من قبل المجموعة، فكان أكثرها الضرب، وأقلها تكراراً القتل. وقد كشفت الدراسة عن تعرض ٤٩٪ من المشاركين للعنف الأسريّ مع تساوي الجنسين في ذلك، أما الأسباب فمتباينة، وكانت أكثر الأسباب: البطالة، وضغوط الحياة الحديثة، وسوء التنشئة الاجتماعيّة. وترى غالبية أفراد العينة أن معدلات العنف الأسريّ في المجتمع المصريّ في ازدياد، وأن الأطفال هم أكثر تعرضاً للعنف الأسريّ.

ج / الدراسات التي أجريت عن العنف الأسريّ في المجتمعات الأجنبية:

١ـ دراسة شتايمتز(٢٠٠٠). بعنوان " العنف بين الرجل والمرأة: دراسة عبر ثقافية"، وذلك من خلال قيام الباحثة بإجراء المقارنة بين تسع ثقافات التي من خلالها أكدت أن النساء أكثر عنفاً من الرجال في محيط الأسرة، وأن السلوك العنيف يرتبط بالطبيعة البشريّة أكثر من ارتباطه بالظروف الثقافيّة؛ فالنساء يرتكبن العنف الزواجيّ غالبًا في معظم الثقافات؛ كون المنزل مملكة المرأة الخاصة. وقد لاحظت الباحثة تشابهاً في ثقافة الولايات المتحدة، ودولٍ أخرى، وترى الباحثة أن كثيراً من النساء يقدمن تقارير وشكاوى زائفة، وذلك لوجود مكافآت ماليّة وقانونيّة لرعاية الأطفال، يساعدهن في ذلك فساد المحامين.

٢ـ دراسة فرز إيرن، وهانزن (٢٠٠٣). بعنوان " العنف الأسريّ وإساءة تربية الطفل"، وركزت الدراسة على أن المسؤول الأول عن العنف الأسريّ ضد الأطفال يرجع في الدرجة الأولى إلى الأم، حيث تؤكد الإحصاءات أن ١١ % من حالات العنف الأسريّ يرجع إلى الأم نتيجة الإهمال أو العقاب البدنيّ بالضرب، أو الكي، أو

الانتهاكات الجنسيّة، وترجع الدراسة أسباب هذه الانتهاكات إلى مجموعة من العوامل أهمها: المسؤولية الملقاة على الأم، وتغذية الأطفال، ضخامة حجم الوقت الذي تقضيه الأمهات مع أطفالهن، والضغوط النفسيّة الواقعة على الأمهات نتيجة لعملهن.

التعليق على الدراسات السابقة

نخلص من هذا العرض للدراسات السابقة عن قضية العنف الأسريّ إلى:

أولاً: أوجه الاتفاق مع الدراسات السابقة.

١ـ نجد أن الدراسات السابقة التي استعرضت سواء العربية منها أو الأجنبية قد اتفقت مع دراستنا الحاليّة على وجود أشكال وصور متعددة للعنف الأسريّ منتشرة في جميع المجتمعات باختلاف ثقافاتها، والأسباب الدافعة لها.

٢– لقد أوضحت الدراسات السابقة انتشار العنف الأسريّ وخاصة ضد الحلقة الأضعف في الأسرة وهي المرأة والأطفال وآثاره المدمرة في تفتيت البناء الاجتماعيّ من خلال اختلال التوازن في البناء الأسريّ الذي يعدّه السيوسولوجيون مركز تكوين الكائن الاجتماعيّ الفاعل في المجتمع.

ثانياً: أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة.

١ـ اختلفت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة من خلال مجتمع الدراسة ـ منطقة القصيم ـ وفي حدود علم الباحثين لا يوجد دراسة سابقة تناولت العنف الأسريّ من حيث أشكاله وأسبابه خاصةً في المجال السيسيولوجي أجري على هذا المجتمع.

٢ـ لقد حاول الباحثان من خلال أهداف البحث إلى التعرف إلى دور مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة ببريدة، والمعوقات التي تواجههم في معالجة هذه القضايا بهدف معرفة جوانب القصور، وذلك للمساهمة في وضع الحلول والمقترحات لمعالجة قضايا العنف الأسريّ من خلال تفعيل دور المؤسسات الحكوميّة والأهليّة.

ثالثاً : العنف بين المشكلة والظاهرة.

أ/ مسببات العنف الأسريّ:

إن ظاهرة العنف الأسريّ وإن كانت موجودة قديماً منذ العصور الأولى للحياة البشريّة إلا أنها آخذة في الظهور والانتشار نتيجة الحياة العصريّة، وما أفرزته من ضغط نفسيٍّ وإحباط لأفراد المجتمع المتولد من طبيعة الحياة اليوميّة.

لقد أثبتت العديد من الدراسات العربيّة والأجنبيّة أن أبرز مسببات العنف الأسريّ في المجتمعات وأكثرها انتشاراً هو تعاطي الكحول والمخدرات، يأتي بعدها في الترتيب الأمراض النفسيّة لدى أحد الزوجين مما يؤثر سلباً على مستوى العلاقة الاجتماعيّة بين الزوجين.

ب/ ضحايا العنف الأسريّ:

تبين من جميع الدراسات التي تجريها الدول العربيّة على ظاهرة العنف الأسريّ في مجتمعاتها أن الزوجة هي الضحية الأولى، وأن الزوج هو المعتدي الأول، يأتي بعدها في الترتيب الأبناء والبنات بأنهم ضحايا للأب أو للأخ الأكبر أو العم. فبنسبته ٩٩٪ يكون مصدر العنف الأسريّ رجل.(الشبيب،٢٠٠٧).

لذا ومن خلال النتائج التي توصلت إليها الدراسات العربيّة تبين لنا أن علاقات القوة داخل النسق الأسريّ ليست سوى انعكاس لبناء القوة القائم في المجتمع بشكل عام، ذلك البناء الذي يعزز علاقات القهر والسيطرة والاستغلال الاقتصاديّ في المجتمع، وفي الأسرة من خلال نسق القيم والثقافة؛ فالمرأة أكثر أفراد الأسرة تعرضاً للعنف داخل الأسرة نظراً للفروقات البيولوجية بين الرجل والمرأة.

إن الثقافة السائدة في المجتمعات العربيّة والمجتمع السعوديّ على وجه الخصوص يطغى عليها طابع العادات والتقاليد التي تتصف بشيء من السلطة الذكوريّة ، مما يسبب نشوء بعض المشكلات الأسريّة ومنها العنف الأسريّ.

ج/ العنف الأسريّ بين المشكلة والظاهرة بمنطقة القصيم:

إن العنف الأسريّ في مجتمع منطقة القصيم لم يحظ باهتمام كافٍ من قبل الباحثين والدارسين في شتى المجالات في حدود علم الباحثين، وقد يكون ذلك لعدة أسباب منها ما يعود إلى حساسية هذا الموضوع عند الأسر بالمنطقة، حيث لا يصل إلى الجهات الرسميّة هذا النوع من القضايا مما يصعب التكهن بحجمه وأشكاله واتجاهاته والأسباب التي تؤدي إلى ممارسة هذا السلوك، ويمكن أن يعزى ذلك إلى العادات والتقاليد، وما تحمله من اعتبارات اجتماعيّة وثقافيّة تحول دون لجوء الضحية إلى الأجهزة الأمنيّة، ومكاتب الحماية الاجتماعيّة وغيرها من الجهات المتخصصة لمعالجة مثل هذه القضايا، مما يوقع الباحث في مشكلة التخمين ويجعله في حيرة من أمره، وهذه الحيرة تجعل لدى الباحث الفضول في البحث في هذه القضيّة الاجتماعيّة والنظر فيها والتبصر من خلال الاستقصاء والبحث ليرى إن كانت مستفحلة تصل إلى درجة أن تكون ظاهرة اجتماعيّة آخذة صفة العموميّة في المجتمع من حيث إن غالبية الأسر تمارس هذا النوع من السلوك، أو أنها مجرد حالات فردية لا تمثل ظاهرة بل مشكلة اجتماعيّة عند بعض الأسر يمكن الوقوف على أبعادها ومسبباتها مما استوجب إجراء هذا البحث لدراسة الأسر بالمنطقة للإجابة عن هذا الاستفهام.

د/ الفرق بين الظاهرة الاجتماعيّة والمشكلة الاجتماعيّة عند علماء الاجتماع.

يقع العديد من الباحثين في علم الاجتماع عند سعيهم التمييز بين المشكلة الاجتماعيّة والظاهرة الاجتماعيّة في إشكالية كبيرة، وهي: متى يمكن أن نطلق على أي فعل يمارسه جمع من البشر ظاهرة اجتماعيّة أو مشكلة اجتماعيّة ؟، إذا نظرنا إلى التراث السيوسولوجي نجد أن من اهتم بالظاهرة الاجتماعيّة التي تميز علم الاجتماع عن غيره من العلوم الأخرى ، هو العالم الفرنسي أميل دوركايم الذي عرفها بأنها: " كل ضرب من السلوك ثابتاً كان أو غير ثابت، يمكن أن يباشر نوعاً من القهر الخارجي على الأفراد، أو هي كل سلوك يعم في المجتمع بأسره، وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصور التي يتشكل بها في الحالات الفردية".

إذا أخذنا بقول هؤلاء العلماء الذين يرون أن المشكلة الاجتماعيّة يكون لها حكم مسبق من قبل المجتمع، بينما الظاهرة الاجتماعيّة لا يكون لها حكم مسبق من قبل أفراد المجتمع، فهذا يوحي لنا بأن المشكلة الاجتماعيّة تنشأ من رحم الظاهرة الاجتماعيّة، فكيف يمكن أن يحكم المجتمع على سلوكٍ ما دون أن يعرف ماهية هذا السلوك؟

وللمطلع على ما يدور في المجال السيوسولوجي في المجتمع السعوديّ أو العربيّ يرى الاختلاف بين غالبية أصحاب هذا العلم والمنتسبين له في تحديد الفرق بين هذين المفهومين، ويعود ذلك للغموض الذي يكتنفهما تبني كل طرف منهما إلى وجهة نظر خاصة دون الاقتناع بما آتى به أصحاب هذا العلم، فإذا ذهبنا إلى من يرجع إليه الفضل في النهوض بهذا العلم، وتحديد مجال بحثه، وبيان طرقه" أميل دوركايم" نجده قد ميز بين نوعين من الظواهر الاجتماعيّة، أي بين الظواهر السليمة والظواهر المعتلة. أما الأولى فهي تلك التي تعم في المجتمع، وترتبط في الوقت نفسه بالشروط الاجتماعيّة الحقيقية فيه، أي أنها هي التي توجد على النحو الذي ينبغي أن تكون عليه الآن، وأما النوع الثاني منها فهي الظواهر المعتلة، وهي التي تعم في المجتمع، ولا ترتبط بالشروط الاجتماعيّة نفسها، وهي التي ينبغي أن تكون على نحو غير النحو الذي توجد عليه الآن. وعند تطبيق دوركايم هذه التفرقة؛ تبين له بعض الحقائق التي فاجأته، وأثارت دهشته، ثم ما لبث أن اضطر إلى قبوله، فمن ذلك أنه يرى أن الجريمة ليست ظاهرة معتلة أو شاذة، بل هي ظاهرة سليمة؛ لأنها توجد في جميع المجتمعات، مهما اختلفت أشكالها أو صورها. (قاسم، محمود،١٩٧٤،ص ٦٨-٦٩)

وعند بحثنا في الدراسات الاجتماعيّة في العالم العربي نرى أن الغالبية العظمى من الباحثين يصنفون جميع القضايا التي تتناولتها بحوثهم ظاهرة اجتماعيّة بينما نقف عند ما يعقد في المؤتمرات والندوات العلميّة نجد الجدل السيسيولوجي حاضر في الكثير منها؛ حيث هناك من يصنف العنف الأسريّ بأنه ظاهرة اجتماعيّة، والطرف الآخر بأنه مشكلة اجتماعيّة، الصنف الأول يعللون ذلك بأن العنف الأسريّ أخذ صفة العمومية من حيث الانتشار، فإذا كان هذا الفعل أو السلوك البشريّ بدرجة عالية من الانتشار يمكن أن يطلق عليه ظاهرة اجتماعيّة، بينما الصنف الثاني يعللون ذلك بسلبية السلوك، وتأثيره على الحياة الاجتماعيّة للبشر، فلذلك أطلق الباحثون على هذا الصنف مشكلة اجتماعيّة ، فكما نرى هذين الطرفين على النقيض في تناولها لهذه القضية التي تؤرق المجتمعات العربيّة، لذا فإن العنف الأسريّ يعد ظاهرة اجتماعيّة إذا تحقق الشرط الأول من حيث درجة الانتشار في المجتمع بحيث يأخذ صفة العمومية وممارسته من قبل جمع من أفراد المجتمع، ويمارسون نوعًا من القهر والإلزام ولا نقصد هنا الإجبار بل الإلزام الاختياريّ فنجد أن العنف الأسريّ يحدث نتيجة ما تفرضه ضغوط الحياة على الأفراد مما يلجؤون إلى ممارسته في حياتهم الاجتماعيّة، أما إذا ذهبنا إلى القول بما ذهب إليه الصنف الآخر من الباحثين بأن العنف الأسريّ مشكلة اجتماعيّة؛ لأنه يهدد كيان الأسرة، ويحدث خللًا في بناء المجتمع دون النظر إلى حجم انتشاره في المجتمع، فإذا أخذنا بهذا الرأي فنكون بذلك قد حكمنا على سلوك بشريّ دون معرفة حجم انتشاره في المجتمع، وهو الشرط الأول الذي يمكن من خلاله أن يطلق

على أي سلوك بشريّ يمارسه جمع من البشر ظاهرة اجتماعيّة يمكن أن يكون العنف الأسريّ ظاهرة اجتماعيّة سلبيّة إذا أصبح يأخذ منحنى كبيرًا من حيث تهديده بناء الأسرة وتكوينها.

الإجراءات المنهجيّة للبحث:

أولاً: منهج الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ؛ لأنه أقرب المناهج لوصف الظاهرة محل الدراسة، وذلك لأن الدراسات الوصفيّة تهتم بوصف الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، وأنه يعبر عنها تعبيراً كيفياً أو تعبيراً كمياً.(عبيدات، وآخرون،٢٠١٦)، كما أن الاعتماد عليه تبين لنا أن الدراسة متعلقة بقضية راهنة وهي العنف الأسريّ بين المشكلة والظاهرة، لذلك حاولت الدراسة الاستشراف وفقاً للدلالات والمعطيات للفت النظر إلى هذه القضية في منطقة القصيم.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينها.

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أفراد الأسر بمنطقة القصيم حيث يبلغ عدد سكانها(١٢١٥٨٥٨) نسمة، موزعين على (١٣) محافظة، وهي (بريدة، وعنيزة، والرس، والمذنب، والبكيرية، والبدائع، والأسياح، والنبهانية، وعيون الجواء، ورياض الخبراء، والشماسية، وعقلة الصقور، وضريه)، ونظراً إلى ضخامة عدد أفراد مجتمع البحث عمد الباحثان إلى تقسيم مجتمع البحث لقياس رأي الشارع وفق العينة الحصصية لكل محافظة لمعرفة حجم عدد الأفراد الذين يمثلون كل محافظة وفق المعادلة الآتية، وهي عدد سكان كل محافظة مقسوم على العدد الكلي لمنطقة القصيم لمعرفة حصة مشاركة أفراد كل محافظة من العدد الإجمالي ونسبتها لاستبانات قياس رأي الشارع البالغ عددها (٤٥٨) استمارة ، وهي(بريدة، وعنيزة، والرس، والمذنب، والبكيرية، والبدائع، والأسياح، والنبهانية، وعيون الجواء، ورياض الخبراء، والشماسية، وعقلة الصقور، وضريه)، وبلغ حجمها (٤٥٨) مفردة موزعة بين الذكور والإناث، وعبأت الاستبانات من أفراد العينة بأسلوب العينة الصدفية لمناسبتها لمثل هذه الدراسات، وضمان عدم التحيز، حيث ووزعت الاستبانات على أفراد المجتمع الزائرين للمستشفيات خلال فترة البحث، أما العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة بمنطقة القصيم البالغ عددهم (١٨) فردًا، والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة بمدينة بريدة البالغ عددهم (١٦) فردًا أثناء إجراء البحث، وحُصِرَ جميع أفراد العينة بالكامل، وجاءت خصائص كل عينة وفقاً للآتي:

جدول رقم (١) توزيع البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة من جميع أفراد الأسر بمنطقة القصيم

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة
الجنس	ذكر	٢٠٢	٪٤٤,١
	أنثى	٢٥٦	٪٥٥,٩
الجنسيّة	سعوديّ	٤٤٧	٪٩٧,٦
	غير سعوديّ	١١	٪٢,٤
المحافظة	الأسياح	١٥	٪٣,٣

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة
	البدائع	٢٥	٥,٥٪
	البكيرية	٢١	٤,٦٪
	الرس	٤١	٩,٠٪
	الشماسية	٧	١,٥٪
	المذنب	٢٠	٤,٤٪
	النبهانية	١٧	٣,٧٪
	بريدة	١٩٨	٤٣,٢٪
	رياض الخبراء	١٠	٢,٢٪
	ضرية	١٠	٢,٢٪
	عقلة الصقور	١٤	٣,١٪
	عنيزة	٧٠	١٥,٣٪
	عيون الجواء	١٠	٢,٢٪
العمر	أقل من ٢٠ عامًا	٥	١,١٪
	من ٢٠ إلى ٣٠ عامًا	١٧٣	٣٧,٨٪
	من ٣١ إلى ٤٠ عامًا	١٨٥	٤٠,٤٪
	من ٤١ إلى ٥٠ عامًا	٧٦	١٦,٦٪
	من ٥١ إلى ٦٠ عامًا	١٦	٣,٥٪
	أكبر من ٦١ عامًا	٣	٠,٧٪
الحالة الاجتماعيّة	أرمل	٧	١,٥٪
	أعزب	١٤١	٣٠,٨٪
	متزوج	٢٨٨	٦٢,٩٪
	مطلق	٢٢	٤,٨٪
الحالة التعليميّة	أمي	٢	٠,٤٪
	يقرأ ويكتب	٦	١,٣٪
	تعلم ابتدائي	٧	١,٥٪
	تعليم متوسط	١٨	٣,٩٪
	تعلم ثانوي	٧٢	١٥,٧٪
	دبلوم بعد الثانوي	٤٩	١٠,٧٪
	بكالوريوس	٢٦١	٥٧,٠٪
	دبلوم عالي	٢٥	٥,٥٪
	ماجستير	١٢	٢,٦٪
	دكتوراه	٦	١,٣٪
العمل	أعمال حرة	٢٠	٤,٤٪
	بلا عمل	١٠٥	٢٢,٩٪

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة
	طالب	٣٨	٨,٣٪
	موظف بقطاع خاص	١٠٢	٢٢,٣٪
	موظف حكومي	١٩٣	٤٢,١٪
الدخل الشهري	أقل من ٣٠٠٠ ريال	١٣٢	٢٨,٨٪
	أكثر من ٣٠٠٠ وأقل من ٦٠٠٠ ريال	٦٦	١٤,٤٪
	أكثر ٦٠٠٠ وأقل من ١٠٠٠٠ ريال	١١٧	٢٥,٥٪
	أكثر من ١٠٠٠٠ وأقل من ٢٠٠٠٠ ريال	١٣١	٢٨,٦٪
	أكثر من ٢٠٠٠٠ ريال	١٢	٢,٦٪
الإجمالي		٤٥٨	١٠٠٪

عرض الجدول رقم (١) البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة من أفراد المجتمع بمنطقة القصيم حيث أظهر فئات مختلفة من أفراد المجتمع، فتوزعت عينة هذه الدراسة بين الذكور والإناث بنسب متقاربة؛ حيث بلغت نسبة الإناث ٥٥.٩٪، بينما النسبة المتبقية من الذكور، وغلب على العينة السعوديين بنسبة ٩٧.٦٪، وتوزعت عينة الدراسة على محافظات المنطقة بنسبة تتوافق مع الحجم السكاني لكل محافظة؛ حيث جاءت النسبة الأكبر من محافظة بريدة بنسبة ٤٣.٢٪، تليها محافظة عنيزة بنسبة ١٥.٣٪ من عينة الدراسة، وتوزعت عينة الدراسة وفقاً لفئات العمر بنسب مختلفة؛ حيث تركزت عينة الدراسة في الفئة العمريّة من ٣١ إلى ٤٠ عامًا بنسبة ٤٠.٤٪ من عينة الدراسة، والفئة العمريّة من ٢٠ إلى ٣٠ عامًا بنسبة ٣٧.٨٪، كما غلب على عينة الدراسة فئة المتزوجين بنسبة ٦٢.٩٪، بينما فئة العزاب بلغت نسبتها ٣٠.٨٪، وباقي النسب للأرامل والمطلقين، وتنوعت أيضاً الحالة التعليميّة لعينة الدراسة؛ حيث جاءت النسبة الأكبر للذين يحملوا درجة البكالوريوس بنسبة ٥٧٪، بينما كانت هناك نسب أخرى متنوعة في مستويات تعليميّة مختلفة، كما تنوعت الحالات العمليّة لعينة الدراسة، حيث جاءت نسبة كبيرة للذين يعملون بالقطاع الحكومي بنسبة ٤٢.١٪، بينما ٢٢.٩٪ بلا عمل، و ٢٢.٣٪ للذين يعلموا بالقطاع الخاص، كما تنوعت فئات الدخل الشهريّ لعينة الدراسة؛ حيث جاءت ٢٨.٨٪ من عينة الدراسة من أصحاب الدخل الأقل من ٣٠٠٠ ريال، و ٢٨.٦٪ من أصحاب الدخل أكثر من ١٠٠٠٠، وأقل من ٢٠٠٠٠ ريال، وأظهرت البيانات الأولية عامة لعينة الدراسة أن العينة شملت تنوعًا في أفراد المجتمع بمنطقة القصيم، وشملت فئات مختلفة ومتنوعة في المستويات التعليميّة، والحالة الاجتماعيّة، والدخل الشهريّ، والحالة الوظيفيّة حتى محافظة السكن، وهذا التنوع بالعينة يعزز مصداقية الدراسة ونتائجها.

جدول رقم (٢) توزيع البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة من العاملين بمكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة.

المتغيرات	الفئات	جمعية أسرة ببريدة		مكتب الحماية الاجتماعيّة ببريدة	
		ك	%	ك	%
العمر	من ٢٠ إلى ٣٠ عامًا	١	٦,٣٪	٠	٠,٠٪
	من ٣١ إلى ٤٠ عامًا	٤	٢٥,٠٪	٦	٣٣,٣٪
	من ٤١ إلى ٥٠ عامًا	٩	٥٦,٣٪	١٢	٦٦,٧٪
	من ٥١ إلى ٦٠ عامًا	٢	١٢,٥٪	٠	٠,٠٪
النوع	أنثى	٥	٣١,٣٪	٦	٣٣,٣٪
	ذكر	١١	٦٨,٨٪	١٢	٦٦,٧٪
المؤهل العلميّ	ثانوي	٠	٠,٠٪	١	٥,٦٪
	بكالوريوس	١٢	٧٥,٠٪	١٧	٩٤,٤٪
	ماجستير	٣	١٨,٨٪	٠	٠,٠٪
	دكتوراه	١	٦,٣٪	٠	٠,٠٪
الوظيفة	أخصائي نفسيّ	٥	٣١,٣٪	٣	١٦,٧٪
	باحث اجتماعيّ، أو مصلح اجتماعيّ	١١	٦٨,٨٪	١٥	٨٣,٣٪
الخبرة	أقل من ٣ سنوات	٤	٢٥,٠٪	٨	٤٤,٤٪
	من ٣ أقل من ٦ سنوات	٣	١٨,٨٪	٥	٢٧,٨٪
	من ٦ إلى أقل من ١٠ سنوات	٢	١٢,٥٪	٣	١٦,٧٪
	١٠ سنوات فأكثر	٧	٤٣,٨٪	٢	١١,١٪
الإجمالي		١٦	١٠٠٪	١٨	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٢) أن البيانات الديمغرافية لعينة الدراسة من العاملين بمكتب الحماية الاجتماعيّة، والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة ببريدة متنوعة، فجاءت متوافقة في نسبة الذكور؛ حيث بلغت نسبة الذكور بعينة الدراسة من جمعية أسرة ببريدة ٦٨.٨٪، بينما بمكتب الحماية الاجتماعيّة ٦٦.٧٪، كما جاءت الفئة العمريّة الأكثر هي الفئة العمريّة من ٤١ إلى ٥٠ عامًا، وتشكل نسبتها في مكتب الحماية ٦٦.٧٪، بينما في جمعيّة أسرة بلغت نسبتها ٥٦.٣٪، كما غلب المؤهل العلميّ بكالوريوس على عينة الدراسة من الجهتين؛ حيث بلغت نسبة مكتب الحماية الاجتماعيّة ٩٤.٤٪، بينما جمعيّة أسرة ٧٥٪، كما أظهرت النتائج أن هناك ٢٥٪ من عينة الدراسة بالجمعيّة من حملت الماجستير والدكتوراه، وهو ما يعزز آراءهم حول موضوع الدراسة، كما غلب على عينة الدراسة وظيفيّة الباحث اجتماعيّ بنسبة ٨٣.٣٪ بمكتب الحماية و ٦٨.٨٪ بجمعية أسرة ، ولكن يوجد نسبة من العينة يعملون أخصائيين نفسيين، وتنوعت فئات الخبرة في

الجهتين حيث إن النسبة الأكبر من مكتب الحماية من أصحاب الخبرة أقل من ٣ سنوات بنسبة ٤٤.٤٪، بينما جمعيّة أسرة النسبة الأكبر ٤٣.٨٪ من أصحاب الخبرة من ١٠ سنوات فأكثر.

ثالثاً: أدوات الدراسة.

استخدم الباحثان الاستبانة أداة لجمع البيانات، حيث صيغة العبارات بناء على الخطوات المتبعة من الاطلاع على التراث السيوسولوجي حول موضوع البحث، وما جاء في الدراسات السابقة، وإلى ما أسفرت عنه الدراسة الاستطلاعيّة التي قام بها الباحثان، وقد اشتملت الدراسة على استبانتين:

الأولى: وجهت لأفراد المجتمع بمنطقة القصيم، واشتملت على مجموعة من الأسئلة المغلقة والمفتوحة التي اشتقت من تساؤلات الدراسة الأساسية وذلك لمعرفة مدى انتشار العنف الأسريّ، وأشكاله وأسبابه، ومن يمارسه في الأسرة وذلك من وجهة نظر المبحوثين.

الثانية: وجهت للعاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة ببريدة، وتتكوّن من متغيرات مستقلة هي: (العمر، والجنس، والمؤهل التعليميّ، والتخصص العلميّ، وسنوات الخبرة في هذا المجال) والمتغيرات التابعة وهي بقية الأسئلة.

تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهريّ (صدق المحكمين) حيث استخدم الصدق الظاهريّ بهدف التأكد من مدى صلاحيّة أدوات الدراسة وملاءمتها لأغراض البحث، وذلك من خلال عرضها في صورتها الأوليّة على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المختصين لإبداء الرأي فيما يتعلق بمدى مناسبة العبارات للمحاور، وأدخلت التعديلات اللازمة سواء بالحذف، أو الإضافة، أو إعادة الصياغة لهذه العبارات.

رابعاً: المعالجة الإحصائيّة.

استخدم الباحثان عددًا من الأساليب الإحصائيّة المناسبة، للإجابة عن تساؤلات الدراسة حيث تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعيّة (Statistical Package for the Social Sciences–SPSS).

نتائج الدراسة الميدانيّة:

حلل الباحثان محاور الدراسة لاستخراج نتائجها وفقاً لتساؤلاتها المختلفة وجاءت النتائج كالآتي:

الإجابة عن التساؤل الأول: هل العنف الأسريّ بمنطقة القصيم أصبحت ظاهرة اجتماعيّة أو مشكلة؟

و الإجابة على هذا التساؤل من خلال الاستبانة الموجهة لأفراد المجتمع بمنطقة القصيم وجاءت النتائج كالآتي:

جدول رقم (٣) نتائج آراء عينة الدراسة من أفراد المجتمع بمنطقة القصيم حول هل العنف الأسريّ بمنطقة القصيم أصبحت ظاهرة اجتماعيّة أو مشكلة؟

هل العنف الأسريّ بمنطقة القصيم أصبحت ظاهرة اجتماعيّة أو مشكلة ؟	تكرار	النسبة
العنف الأسريّ غير منتشر في المجتمع	١٥٧	٣٤.٣٪
منتشر في الأسر ولكن بشكل محدد جداً	٢٦١	٥٧.٠٪
منتشر في كثير من الأسر	٤٠	٨.٧٪

من الجدول رقم (٣) أكدت آراء عينة الدراسة من أفراد المجتمع أن العنف الأسريّ منتشر في الأسر ولكن بشكل محدد حيث أيد ذلك ٥٧٪ من عينة الدراسة، بينما رأى ٣٤.٣٪ من العينة أن العنف الأسريّ لا يشكِّل مشكلة في المجتمع ، ولكن نسبة قليلة بلغت ٨.٧٪ فقط أكدت أنه منتشر في كثير من الأسر. من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا من إجابة المبحوثين التي تشكل ٥٧٪ بأن العنف الأسريّ ليس ظاهرة اجتماعيّة، وإنما محدد الانتشار جداً.

كما أخذ الباحثان رأي أفراد المجتمع بمنطقة القصيم حول الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها وجاءت النتائج كالآتي:

جدول رقم (٤) نتائج آراء عينة الدراسة من أفراد المجتمع بمنطقة القصيم حول الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها

الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها	تكرار	نسبة
التسلطيّة من رب الأسرة، والتفرد باتخاذ القرارات.(لا يقصد بها القوامة الشرعيّة).	١٠٦	٢٣.١٪
تمارس الأسر الحوار بطريقه طبيعيّة واعتياديّة	٣٠٦	٦٦.٨٪
طريقة فيها خوف من خلال ممارسة التهديد	٤٤	٩.٦٪
أخرى	٢	٠.٤٪

من الجدول رقم (٤) يتضح أن ٦٦.٨٪ من عينة الدراسة ترى أن الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها هي "ممارسة الأسر الحوار بطريقه طبيعيّة واعتياديّة"،

بينما أكدت ٢٣.١٪ أن التسلطيّة من رب الأسرة، والتفرد باتخاذ القرارات.(لا يقصد بها القوامة الشرعيّة) هي الطريقة المعتادة للحوار داخل الأسرة، في حين أن ٩.٦٪ من عينة الدراسة ترى أن الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها هي طريقة فيها خوف من خلال ممارسة التهديد، وهو ما يعكس اختلافًا في آراء المجتمع حول طرائق الحوار داخل الأسر لاختلاف المستويات الاجتماعيّة والتعليميّة.

الإجابة عن التساؤل الثاني حول: أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم :

الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الاستبيانات الثلاث حيث إنه سؤال مشترك بين عينات الدراسة الثلاث، وجاءت النتائج كالآتي:

جدول رقم (٥) نتائج آراء عينة الدراسة حول أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم

أشكال العنف الأسريّ المنتشرة بين أفراد الأسر		أفراد المجتمع			المصلحون الاجتماعيون بجمعية أسرة			العاملون في مكتب الحماية الاجتماعيّة		
		تكرار	النسبة	الترتيب	تكرار	النسبة	الترتيب	تكرار	النسبة	الترتيب
العنف الجسديّ	تعرض المُعنف للضرب بآلة حادة من قبل أفراد أسرته	٧٤	٪٢٥,١٧	٣	٧	٪٤٣,٨	٢	١٢	٪٦٦,٧	٢
	التعذيب الجسديّ في أماكن حساسة بالجسم	٥٣	٪١٨,٠٣	٤	٥	٪٣١,٣	٣	١١	٪٦١,١	٣
	التعرض للتحرش الجنسيّ من قبل أفراد أسرته	٨٧	٪٢٩,٥٩	١	٩	٪٥٦,٣	١	١٦	٪٨٨,٩	١
	أخرى	٨٠	٪٢٧,٢١	٢	٣	٪١٨,٨	٤	٤	٪٢٢,٢	٤
العنف اللفظيّ	تعرض المُعنف للشتم بألفاظ نابية من قبل أفراد أسرته	٣٠٤	٪٦٦,٤	١	١٤	٪٨٧,٥	١	١٧	٪٩٤,٤	١
	التهديد بالضرب من قبل أفراد أسرته بشكل مستمر	١٨٥	٪٤٠,٤	٣	٩	٪٥٦,٣	٢	١٦	٪٨٨,٩	٢
	تعرض المُعنف للسخريّة أمام الآخرين من قبل أفراد أسرته	٢٣٧	٪٥١,٧	٢	٩	٪٥٦,٣	٢	٩	٪٥٠,٠	٣
	أخرى	٠	٪٠,٠	٤	٢	٪١٢,٥	٤	٣	٪١٦,٧	٤
	الحبس في المنزل وعدم الخروج	٢٠٧	٪٤٥,٢	٢	١٣	٪٨١,٣	١	١٥	٪٨٣,٣	١

العنف المعنويّ	الحرمان من ممارسة الهوايات الشخصيّة	٣١١	٪٦٧,٩	١	١١	٪٦٨,٨	٢	١١	٪٦١,١	٣
	الطرد من المنزل	٨٨	٪١٩,٢	٣	١٠	٪٦٢,٥	٣	١٥	٪٨٣,٣	١
	أخرى	٤٥	٪٩,٨	٤	١	٪٦,٣	٤	٢	٪١١,١	٤

من الجدول رقم (٥) نجد أن هناك تقاربًا بين آراء عينة الدراسة الثلاث حول أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؛ حيث أكدوا أن التعرض للتحرش الجنسيّ من قبل أفراد الأسرة من أهم أشكال العنف الجسديّ حيث أيده ٢٩.٥٩٪ من عينة الدراسة من أفراد المجتمع، بينما أيدها ٥٦.٣٪ من المصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة، و ٨٨.٩٪ من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة ، كما أظهرت النتائج أن تقارب آرائهم حول أكثر نوعيات العنف اللفظيّ؛ حيث أيد أفراد المجتمع بنسبة ٦٦.٤٪ أن أكثر النوعيات هي تعرض المُعنف للشتم بألفاظ نابية من قبل أفراد أسرته، كما أيدها العاملون في مكتب الحماية الاجتماعيّة بنسبة ٩٤.٤٪ ، وأيدها المصلحون الاجتماعيّون بجمعية أسرة بنسبة ٨٧.٥٪ منهم.

واختلفت آراؤهم حول أهم أشكال العنف المعنويّ؛ حيث أيد أفراد المجتمع أن الحرمان من ممارسة الهوايات الشخصيّة هو أهم أشكال العنف المعنويّ بنسبة ٦٧.٩٪ من عينة الدراسة، بينما أيد المصلحون الاجتماعيّون بجمعيّة أسرة أن الحبس في المنزل، وعدم الخروج هو أهم أشكال العنف المعنويّ بنسبة ٨١.٣٪ منهم، وعرض العاملون في مكتب الحماية الاجتماعيّة شكلين من أشكال هذا العنف المعنويّ، وهما: الحبس في المنزل، وعدم الخروج ، بالإضافة إلى الطرد من المنزل بنسبة تأييد بلغت ٨٣.٣٪.

الإجابة عن التساؤل الثالث حول الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم :

الإجابة عن هذا التساؤل من خلال الاستبيانات الثلاث حيث إنه سؤال مشترك بين عينات الدراسة الثلاث، ولكنها جاءت بعناصر مختلفة، وجاءت النتائج كالآتي:

النتائج من وجهة نظر عينة الدراسة من أفراد المجتمع بمنطقة القصيم:

الجدول رقم (٦) نتائج آراء عينة الدراسة من أفراد المجتمع حول الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم

الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم	التكرار	النسبة	الترتيب
١-ضعف المستوى التعليميّ.	٣٠٤	٪٦٦,٤	١
٨-تعاطي أحد أفراد الأسرة المخدرات.	٢٩٥	٪٦٤,٤	٢
٢-ثقافة فرض سيطرة عائل الأسرة على أفراد أسرته.	٢٩٤	٪٦٤,٢	٣
٣-ضعف الوازع الدينيّ.	٢٨٨	٪٦٢,٩	٤
٦-تفكك الأسرة نتيجة الطلاق.	٢٥٢	٪٥٥,٠	٥
٥-عدم احترام الخصوصية بين أفراد الأسر.	٢٢٧	٪٤٩,٦	٦
١٠-عدم القدرة على مواجهة المشكلات.	٢٢٥	٪٤٩,١	٧
٤-تدني المستوى الاقتصاديّ للأسر.	٢٢١	٪٤٨,٣	٨

الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم	التكرار	النسبة	الترتيب
٩-الشعور بالإحباط.	١٧٨	٪٣٨,٩	٩
٧-غياب أحد الوالدين للوفاة.	١٧٤	٪٣٨,٠	١٠
١١-تفضيل الحلول العدوانية.	١٧٧	٪٣٨,٦	١١
١٢-الخروج من المنزل دون استئذان.	١٧٢	٪٣٧,٦	١٢

من الجدول رقم (٦) يتضح أن أهم الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم من وجهة نظر أفراد المجتمع هي "ضعف المستوى التعليميّ" بنسبة بلغت ٦٦.٤٪ ، يليها "تعاطي أحد أفراد الأسرة المخدرات" بنسبة بلغت ٦٤.٤٪، ثم سبب " ثقافة فرض سيطرة عائل الأسرة على أفراد أسرته " بنسبة بلغت ٦٤.٢٪، وسبب "ضعف الوازع الدينيّ" بلغت نسبة تأييده كسبب من أسباب العنف الأسريّ بمنطقة القصيم ٦٢.٩٪، بينما سبب " تفكك الأسرة نتيجة الطلاق" أيدها ٥٥٪ من عينة الدراسة، وجاءت باقي الأسباب بنسبة تأييد أقل من ٥٠٪ من عينة الدراسة؛ حيث جاء أقل الأسباب تأييدًا هو سبب " الخروج من المنزل دون استئذان " بنسبة تأييد ٣٧.٦٪ من عينة الدراسة من أفراد المجتمع.

النتائج من وجهة نظر عينة الدراسة من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة بمدينة بريدة:

الجدول رقم (٧) نتائج آراء عينة الدراسة من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة بمدينة بريدة حول الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم

الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم	المصلحون الاجتماعيون بجمعيّة أسرة			العاملون في مكتب الحماية الاجتماعيّة		
	التكرار	النسبة	الترتيب	التكرار	النسبة	الترتيب
ضعف الوازع الديني.	١١	٪٦٨,٨	٢	١٤	٪٧٧,٨	٣
تدني المستوى الاقتصاديّ للأسرة.	١١	٪٦٨,٨	٢	١٣	٪٧٢,٢	٤
تأثير الإعلام الحديث وهيمنة الثقافة العالميّة.	١٠	٪٦٢,٥	٣	١٨	٪١٠٠	١
عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد العنف الأسريّ.	١٥	٪٩٣,٨	١	١٦	٪٨٨,٩	٢
عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكوميّة المعنية بهذا الجانب.	٧	٪٤٣,٨	٤	٩	٪٥٠,٠	٥
أخرى	١	٪٦,٣	٥	٣	٪١٦,٧	٦

من الجدول رقم (٧) يتضح أن أهم الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم من وجهة نظر المصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة هي: " عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد العنف الأسريّ" بنسبة بلغت ٩٣.٨٪ ، ثم سببي "ضعف الوازع الدينيّ"، و "تدني المستوى الاقتصاديّ للأسرة" بنسبة

بلغت ٦٨.٨٪ لكل منهما، وجاء أقل الأسباب هو " عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكوميّة المعنية بهذا الجانب" بنسبة بلغت ٤٣.٨٪ بينما هناك مجموعة أسباب أخرى من وجهة نظرهم، في حين أن أهم الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم من وجهة نظر العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة هو " تأثير الإعلام الحديث، وهيمنة الثقافة العالميّة" بنسبة إجماع من هذه العينة بنسبة بلغت ١٠٠٪ ، يليه سبب آخر: " عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد العنف الأسريّ" بنسبة تأييد بلغت ٨٨.٩٪، وجاء أقل الأسباب تأييدًا هو " عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكومية المعنية بهذا الجانب" بنسبة بلغت ٥٠٪ من عينة الدراسة من العاملين في المكتب.

الإجابة عن التساؤل الرابع: حول دور مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم :

أظهرت نتائج تحليل استبانة مكتب الحماية الاجتماعية والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم؛ حيث تسهم الجمعية في توعية المجتمع عن العنف الأسريّ، وتتعاون جمعية أسرة مع مؤسسات الدولة في وضع الحلول لقضايا العنف الأسريّ، بالإضافة إلى قيام جمعية أسرة بمتابعة حالات العنف بعد معالجتها، بينما جاء مكتب الحماية الاجتماعية في مساهمته أيضاً في توعية المجتمع عن العنف الأسريّ، ومساهمته في إعادة صياغة القوانين لحماية المعنفين من خلال ما يستجد في الميدان، هذا بالإضافة إلى معالجتها قضايا العنف من خلال جلسات جماعية مشتركة بين أطراف العنف (الضحية، والمعتدي، والأسرة) وإلزام المعتدي بتعهد خطيّ بعدم ممارسة العنف الأسريّ مرة أخرى.

وحول الإجراءات المتبعة من قبل جمعية أسرة ببريدة في التعامل مع قضايا العنف الأسريّ عرضت آراء مختلفة حول هذه الإجراءات بالتفصيل حيث استخلصت هذه الإجراءات في كون الجمعية تقوم باستقبال الحالة المعنفة، وتقديم الحماية له، والتواصل مع الجهات الرسميّة إذا تطلب الأمر ذلك، وعرض الصلح على الطرفين، وتقديم الرعاية الاجتماعيّة والنفسيّة، ومتابعة الحالة إما عن طريق الهاتف أو الحضور إلى مقر الجمعيّة، كما عرض بعض أفراد العينة بعض الإجراءات الأخرى التي تقوم بها الجمعيّة؛ كالاستماع إلى جميع أطراف المشكلة، وتحديد النقاط التي تحتاج إلى علاج ، والدعم المعنويّ، كما تقوم الجمعيّة بالبحث عن الأسباب، وتقديم العلاج بالتوجيه أو بالعلاج النفسيّ بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

في حين جاءت أهم الإجراءات المتبعة من قبل مكتب الحماية الاجتماعيّة في التعامل مع قضايا العنف الأسريّ قريبة من الإجراءات بجمعيّة أسرة ببريدة؛ حيث يتم التدرج في اتخاذ الإجراءات المتخذة بداية بالحضور للمبلغ لمقر وحدة الحماية، وتقديم الشكوى بعد ذلك إحضار المُعنفين إلى مقر الوحدة، وأخذ إفادتهم وتعهدات عليهم في حالة التأكد من وجود العنف، وعند التكرار إحالة البلاغ إلى النيابة العامة مع تقديم رعاية لاحقة لبعض القضايا التي تحتاج إلى رعاية، والتأكيد على تطبيق ما نصت عليه اللوائح والأنظمة الخاصة بالحماية – مقابلة الحالات – عمل دراسة للحالة اجتماعية ونفسيّة للحالات التي تتطلب الدراسة – وتحليل عناصر المشكلة، وحلها وإحالة المخاطبات والمراسلات إلى الجهات ذات العلاقة – تحديد الإجراء المتخذ لكل

حالة بما يتناسب مع الإجراءات العلاجيّة، والتوجيه والإرشاد، والمتابعة اللاحقة، وإعداد التقارير لبعض الحالات.

الإجابة عن التساؤل الخامس: حول أهم المعوقات التي تواجه مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم:

أظهرت نتائج تحليل استبانة مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة حول أهم المعوقات التي تواجه مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم التي يمكن رصدها في النقاط الآتية:

- عدم الجديّة من قبل المستفيد في بعض الأحيان.
- جهل بعض أولياء الأمور، وقلة الخبرة لديهم.
- وجود بعض التعنت من قبل أحد الأطراف أثناء مرحلة التدخل.
- عدم تقبل الأسرة، أو أحد أفرادها التدخل بالشؤون الأسريّة.
- موقف الجمعيّة قد يكون به ضعف بإلزام الأطراف؛ لأنها مؤسسة خاصة.
- وجود غطرسة من قبل مرتكب العنف واللامبالاة لعدم وجود رادع حقيقيّ، وعدم الرغبة في الحضور.
- عدم توفر معالجين نفسيين واجتماعيين بشكل كافٍ لمتابعة بعض الحالات ومعالجتها.
- قد يكون هناك بعض التأخير في إجراءات الضبط بشأن استدعاء المعنَّفين.
- مشكلة التنسيق فيما بين الجهات الحكومية لاستدعاء أطراف القضية إلى مقر الحماية الاجتماعيّة.
- بعد المسافة لبعض المحافظات والقرى، وعدم تعاون بعض الجهات مع وحدة الحماية بشكل احترافيٍّ.
- عدم وجود متخصصين للعمل بالشكل الكافي بمكتب الحماية الاجتماعيّة؛ حيث يوجد عدد من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة من غير أهل الاختصاص (علم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس) والذين يمارسون مهام معالجة القضايا الأسريّة.
- قلة الدورات التدريبيّة المتخصصة في مجال العنف الأسريّ.
- عدم قيام مكتب الحماية الاجتماعيّة بمتابعة حالات العنف بعد معالجتها.

الإجابة عن التساؤل السادس: حول أهم الحلول المقترحة لمواجهة العنف الأسريّ من وجهة نظر العاملين بمكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة بمنطقة القصيم.

عرض العاملون بمكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة بمنطقة القصيم مجموعة من الحلول المقترحة لمواجهة العنف الأسريّ، وكان من أهم هذه المقترحات:

- التوعية والتثقيف للمجتمع بمنطقة القصيم بهذه المشكلة، ودور مكتب الحماية وجمعية الأسرة من خلال زيادة عقد الندوات والدورات الخاصة بالعنف، وإبراز الأثر الخطير للعنف الأسريّ.

• تغليظ العقوبات خصوصاً بالحالات الخطيرة، مثل: التهديد بالقتل، أو حبس الضحية بالمنزل، وتجديد القوانين الخاصة بالعنف الأسريّ بما يواكب مستجدات الواقع الاجتماعي.

• مشاركة التعليم بالحملات الخاصة بالعنف الأسريّ لسهولة وصولها إلى الأسر من خلال المدارس المنتشرة في جميع الأحياء والمحافظات.

• تعاون الجهات ذات العلاقة في التعامل بصلاحية أكبر مع المتضررين، وحق المتابعة والرقابة للحالة بشكل أكبر.

• تكثيف الدورات العلميّة للأسر والأزواج، على أن تكون هذه الدورات بصفة إلزامية للمقبلين على الزواج من الشباب والشابات، ولمن لهم تاريخ في العنف الأسريّ.

• قيام الإعلام بدوره في توعية المجتمع بشكل جيد، وكذلك تفعيل دور المساجد في التغلب على هذه المشكلة.

• توفير معالجين نفسيين داخل مكاتب الحماية الاجتماعيّة.

• التوسع في استقبال الحالات، ولا يقتصر فقط على الاتصال.

• تشكيل لجنة مشتركة بين النيابة العامة، وجمعية أسرة، ومكتب الحماية الاجتماعيّة تحت إشراف إمارة المنطقة بالقصيم.

• تكثيف الدورات التدريبيّة للعاملين في هذا المجال.

خلاصة النتائج:

عرضت الدراسة مجموعة من النتائج المهمة حول عناصر مهمة لموضوع الدراسة؛ حيث جاءت نتائج الدراسة بالإجابة عن مجموعة من الأسئلة المهمة التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

التساؤل الأول حول: هل العنف الأسريّ بمنطقة القصيم أصبحت ظاهرة اجتماعيّة أو مشكلة؟

أظهرت النتائج أن العنف الأسريّ منتشر في الأسر، ولكن بشكل محدد؛ حيث أيد ذلك ٥٧٪ ، وأن الطريقة المعتادة على الحوار داخل الأسرة فيما يخص أحد أفراد الأسرة، أو الأسرة بأكملها هي " تمارس الأسر الحوار بطريقه طبيعيّة واعتياديّة " بنسبة تأييد ٦٦.٨٪.

ويرى الباحثان أن هذه النتائج تظهر أن أفراد المجتمع اعترفوا بوجود المشكلة، ولكنهم أكدوا أنها بشكل محدد، ووفقاً لرؤيتهم وهو ما انعكس على آرائهم حول أن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع أكدوا أن الأسر السعوديّة تمارس الحوار بطريقة طبيعيّة ومعتادة. من خلال الإجابة عن هذا التساؤل يتضح بأن العنف الأسريّ لا يشكل ظاهرة اجتماعيّة بمنطقة القصيم، وإنما مشكلة محددة في بعض الأسر التي تتصف بخصائص اجتماعيّة معينة سنتطرق لها في مناقشة الإجابة عن التساؤل الثالث للدراسة. وهذه النتيجة تتفق مع مقولات علماء الاجتماع التي ترى بأن الظاهرة تتصف بصفة العمومية، ويمارسها كثير من شرائح المجتمع على مختلف مستوياتهم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة. فهذا الشرط لم يتحقق وفق إجابة المبحوثين على تساؤل الدراسة؛ حيث اتضح أن العنف الأسريّ بمنطقة القصيم يقتصر على فئة معنية من المجتمع لها خصائص اجتماعية محددة.

التساؤل الثاني: حول أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم.

أظهرت النتائج أن هناك اتفاقًا بين عينة الدراسة من أفراد المجتمع و المصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة، والعاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة أن التعرض للتحرش الجنسيّ من قبل أفراد أسرته من أهم أشكال العنف الجسديّ بنسبة بلغت ٢٩.٥٩٪ من عينة الدراسة من أفراد المجتمع بينما أيدها ٥٦.٣٪ من المصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة، و ٨٨.٩٪ من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة، وأن تعرض المُعنف للشتم بألفاظ نابية من قبل أفراد أسرته من أهم أشكال العنف اللفظيّ؛ حيث أيده أفراد المجتمع بنسبة بلغت ٦٦.٤٪، وأيده العاملون في مكتب الحماية الاجتماعيّة بنسبة بلغت ٩٤.٤٪، وأيده المصلحون الاجتماعيون بجمعية أسرة بنسبة ٨٧.٥٪، في حين اختلفوا حول أهم أشكال العنف المعنويّ، حيث أيد أفراد المجتمع أن الحرمان من ممارسة الهوايات الشخصيّة هي أهم أشكال العنف المعنويّ بنسبة بلغت ٦٧.٩٪ من العينة، بينما أيد المصلحون الاجتماعيون بجمعية أسرة أن الحبس في المنزل، وعدم الخروج هو أهم شكل بنسبة ٨١.٣٪ منهم، وعرض العاملون في مكتب الحماية الاجتماعيّة شكلين من أشكال هذا العنف، وهما: الحبس في المنزل، وعدم الخروج ، بالإضافة إلى الطرد من المنزل بنسبة تأييد بلغت ٨٣.٣٪.

ويرى الباحثان أن اتفاق عينة الدراسة الثلاث مع أنواع العنف الجسديّ واللفظيّ قد يكون نتيجة لملامستهم لهذه الأنواع من العنف الأسريّ، بينما أشكال العنف المعنويّ جاءت مختلفة لاختلاف شكل وتلامس كل فرد من أفراد المجتمع لأشكال مختلفة من هذا العنف، كما أن مكتب الحماية وجمعيّة أسرة قد لا يصل إليها كثير من هذه النوعية من العنف الأسريّ في الحالات التي تتعامل معها، ولذا اختلفت آراؤهما حول أكثر الأشكال لهما. يتضح لنا من خلال أشكال العنف الجسديّ أن العنف الأسريّ مشكلة مقصورة على فئة معينة؛ حيث جاء أبرز أشكال العنف الجسديّ حسب رأى الأخصائيون الاجتماعيون بمكتب الحماية الاجتماعيّة أن أبرز أشكال العنف الجسديّ التحرش الجنسيّ بنسبة ٨٨،٩٪ من الحالات التي لجأت إلى مكتب الحماية، ونسبة ٥٦٪ من الحالات التي لجأت إلى جمعية أسرة، بينما أيدها رأي مجتمع الشارع بنسبة ٢٩٪ كأعلى نسبة، وهذا يدل على أن مشكلة العنف الأسريّ لها أسبابها الخاصة، ويستحيل أن يكون التحرش الجنسيّ ظاهرة بين أفراد المجتمع، وهذا ما دلت عليه الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ، ومن بينها تدني المستوى التعليميّ، وضعف الوازع الدينيّ، وتعاطي المخدرات، وهذه الأسباب بلا شك لا تنسحب على كافة شرائح المجتمع.

التساؤل الثالث: حول الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم :

أظهرت النتائج أن هناك مجموعة من الأسباب التي حصلت على نسبة تأييد أكثر من ٥٠٪ من عينة الدراسة من أفراد المجتمع وهي بالترتيب:

- ضعف المستوى التعليميّ.
- تعاطي أحد أفراد الأسرة المخدرات.

- ثقافة فرض سيطرة عائل الأسرة على أفراد أسرته.
- ضعف الوازع الدينيّ.
- تفكك الأسرة نتيجة الطلاق.

أظهرت عينة الدراسة من العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة بمدينة بريدة أن أهم الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم من وجهة نظر المصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة هي: " عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحماية ضد العنف الأسريّ." بنسبة بلغت ٩٣.٨٪، ثم سببي "ضعف الوازع الدينيّ"، و "تدني المستوى الاقتصاديّ للأسرة"، ثم " عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكوميّة المعنيّة بهذا الجانب" بينما من وجهة نظر العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة هو: " تأثير الإعلام الحديث، وهيمنة الثقافة العالميّة" بنسبة إجماع من هذه العينة بنسبة بلغت ١٠٠٪ ، يليه سبب " عدم وعي أفراد المجتمع بقوانين الحمايّة ضد العنف الأسريّ"، ثم " عدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف بعد لجوئه إلى الجهات الحكوميّة المعنيّة بهذا الجانب". وهذا يتفق مع النظريّة المفسرة التي ترى بأنه كلما زاد الوعي المعرفيّ لدى الفرد عن السلوك السيء تجنبه كي لا يقع عرضة للجزاء. فيتضح لنا بأن عدم الوعي بالقوانين الخاصة بالعنف الأسريّ قد يزيد من انتشار العنف.

ويرى الباحثان أن هناك العديد من الأسباب المختلفة من وجهة نظر العاملين في التعامل مع العنف الأسريّ، وهي مشكلة الوعي لدى أفراد المجتمع بالإضافة إلى ضعف القوانين الرادعة من قبل الجهات الحكوميّة، وتأثير الإعلام الحديث، وهيمنته في عصر العولمة الذي أثر على المجتمع السعوديّ بصورة كبيرة؛ فمن ضمن التأثيرات السلبيّة لهذه العولمة هو ظهور بعض أشكال العنف الأسريّ، وخصوصاً ما قد يقوم به أحد أفراد الأسرة تقليداً لما يراه عبر وسائل الإعلام الحديثة المختلفة التي ضعفت الرقابة عليها وخصوصاً الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعيّ. يتضح من الأسباب التي تقف خلف العنف من وجهة نظر رأي الشارع أن العنف الأسريّ ليس ظاهرة اجتماعيّة، وإنما مشكلة تخص فئة من المجتمع لها خصائص اجتماعيّة معينة، والأسباب الأكثر تأثيراً في حدوثها هي – تدني المستوى التعليميّ، وتعاطي المخدرات، وتدني المستوى الاقتصاديّ، وثقافة سيطرة رب الأسرة على أفراد أسرته، وضعف الوازع الدينيّ، والتفكك الأسريّ، ويمكن تحجيم هذه المشكلة من خلال رفع الوعي لدى هذه الفئة، وتحسين مستواها الثقافيّ من خلال مشاركة وسائل الإعلام، والمدارس بتسليط الضوء على هذه المشكلة، وعقد الندوات والدورات التدريبيّة الخاصة بالشأن الأسريّ للحد من هذه المشكلة، وهذا لن يتم إلا بتضافر الجهود بين مؤسسات الدولة، ومؤسسات القطاع الخاص سواء بالدعم الماديّ، أو بالدعم المعنويّ، وكذلك تقديم الرعاية الاجتماعيّة والنفسيّة للأسر المفككة، ومحاصرة هذه الأسباب ومعالجتها وفق رؤية إستراتيجية شاملة لهذه الفئة، والوقوف على هذه الحالات وقوفاً ميدانيًّا.

أما الأسباب الأكثر تأثيراً من وجهة نظر المصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة؛ فهي ضعف الوازع الدينيّ، وتدني الحالة الاقتصاديّة، وعدم توفير الحماية اللاحقة للمعنف، وهذا يدل على أن العنف مشكلة وليست ظاهره اجتماعيّة؛ لأنها تخص فئة ذات سمات وخصائص اجتماعيّة معينة متمثلة في ضعف الوازع

الدينيّ في فئة معينة، وليس كل المجتمع يعاني من هذا الضعف في الجانب الدينيّ، وتدني الحالة الاقتصاديّة لفئة معينة، فليس كل أفراد المجتمع حالتهم الاقتصاديّة متدنية، أما ما يخص توفير الرعاية اللاحقة للحالات المعنفة فهذا يعد قصورًا من قبل الجهات الرسميّة المعنيّة بحماية تلك الحالات، فيجب حمايتهم، وإيقاع العقوبات على مرتكبي العنف ضد أسرهم وفق القانون؛ لأن عدم توفير الرعاية اللاحقة يوحي بعدم الجديّة بمعالجة العنف الأسريّ مما يعطي فرصة لمرتكب العنف مُعاودة العنف مره أُخرى.

الإجابة عن التساؤل الرابع: حول دور مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم:

أظهرت النتائج أن أهم أدوار مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم هو توعية المجتمع عن العنف الأسريّ، والتعاون مع مؤسسات الدولة في وضع الحلول لمشكلة العنف، وأن الإجراءات المتبعة من قبل مكتب الحماية الاجتماعيّة في التعامل مع قضايا العنف الأسريّ هو قيامها باستقبال الحالة المعنفة، وتقديم الحماية لها، والتواصل مع الجهات الرسمية إذا تطلب الأمر ذلك، وعرض الصلح على الطرفين، وتقديم الرعاية الاجتماعيّة والنفسيّة حتى إنهاء القضيّة ومعالجتها، وتشابهت هذه الإجراءات إلى حد ما مع الإجراءات المتبعة من قبل جمعيّة أسرة ببريدة في التعامل مع قضايا العنف الأسريّ؛ حيث يتم استقبال الحالة، وتقديم الاستشارة الاجتماعيّة.

ويرى الباحثان أن هذه الإجراءات تحتاج إلى سلطة تنفيذيّة قويّة سواء بتخويل مكتب الحماية الاجتماعيّة والجمعيّة بتنفيذها، أو من خلال التعاون مع الجهات التنفيذيّة بالدولة لتحقيق العدالة، والردع في قضايا العنف الأسريّ، هذا بالإضافة إلى أهمية أن يكون هناك تعاون في عمليات التوعية مع جهات الدولة المختلفة، وخصوصاً المدارس والجمعيّات الخيريّة الأخرى لتوعية المجتمع بهذه المشكلة الاجتماعيّة وأشكالها وكيفية محاربتها.

الإجابة عن التساؤل الخامس حول أهم المعوقات التي تواجه مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم

أظهرت النتائج مجموعة من المعوقات التي رصدها مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعيّة أسرة أهمها: جهل بعض أولياء الأمور، وقلة الخبرة لديهم، ووجود بعض التعنت من قبل أحد الأطراف أثناء مرحلة التدخل، هذا بالإضافة إلى عدم تقبل الأسرة، أو أحد أفرادها التدخل في الشؤون الأسريّة، وعدم توفر معالجين نفسيين بشكل كافٍ لمتابعة بعض الحالات، وكذلك مشكلة التنسيق فيما بين الجهات الحكوميّة لاستدعاء أطراف القضية إلى مقر الحماية، ومشكلة المسافات والبعد عن بعض المحافظات والقرى.

ويرى الباحثان أن هذه المعوقات يمكن التغلب عليها بالتنسيق بين الجهات المختلفة، ووضع برنامج عام وشامل على مستوى الدولة لمحاربتها من خلال التوعية، والردع لكل مرتكبيها، من خلال أساليب علميّة

حديثة، ومن خلال المعالجة النفسيّة للضحية، أو حتى لمرتكب هذه الجريمة إذا كان يعاني من سبب نفسيّ أثناء ارتكابها.

يتضح من نتائج الدراسة اتفاقها مع كثير من مقولات ومسلمات النظريّة الموجهة للبحث نظريّة التعلم الاجتماعيّ؛ حيث تفترض النظريّة بأن المحاكاة والقدوة، ومشاهدة وسائل الإعلام، والبيئة الاجتماعيّة، وقلة الوعي المعرفيّ، وضعف العقاب تؤدي دوراً كبيراً في توجيه السلوك، وكذلك اتفاقها مع مقولات علماء الاجتماع فيما يخص الفرق بين المشكلة والظاهرة الاجتماعيّة؛ حيث يرى علماء الاجتماع، ومؤسس علم الاجتماع دوركايم بأن الظاهرة الاجتماعيّة: سلوك يأخذ صفة العموميّة والانتشار، بينما المشكلة تخص فئة معينة، ولها حكم مسبق من قبل المجتمع، وهذا ما أثبتته الإجابة عن تساؤلات الدراسة سواء ما يتعلق بالتساؤل الأول بالدراسة حول العنف هل هو مشكلة أو ظاهرة؟ وأتت إجابات أغلب المبحوثين بأنها مشكلة محددة متفقه مع آراء علماء الاجتماع، وكذلك أشكال العنف وأسبابه حيث يقف خلف العنف الأسريّ عدة عوامل أهمها: (تدني المستوى التعليميّ، وضعف الوازع الدينيّ، وتعاطي المخدرات، والتفكك الأسريّ، وفرض سيطرة العائل على أفراد أسرته). وهذا ما يؤكد بأن هذه العوامل تخص فئة معينة تحتاج إلى دراسة مستفيضة تعالج هذه الأسباب علاجًا علميًّا وعمليًّا شاملًا.

توصيات الدراسة:

بناء على النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

- أن يكون هناك جهة مسؤولة عن تنظيم العمل والهيكلة لمحاربة العنف الأسريّ على مستوى الدولة من خلال برنامج طموح يشمل كل الجهات المعنية.
- العمل على تطبيق القانون بشكل صارم لكل من يرتكب، ويمارس العنف الأسريّ.
- العمل على زيادة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالجهات الحكوميّة، والخاصة التي تتعامل مع هذه الحالات سواء الجمعيات الخيرية، أو مكتب الحماية الاجتماعيّة، أو أقسام الشرطة.
- منح العاملين في مكتب الحماية الاجتماعيّة صلاحيات في نطاق عملهم تمكنهم من التعامل مع قضايا العنف الأسريّ من خلال متابعة ضحايا العنف بعد معالجة قضاياهم حتى تعود الضحية إلى المسار الصحيح من خلال ممارسة حياتها الاجتماعيّة بصورة طبيعية.
- العمل على إيجاد فعليّات، وأنشطة تفاعليّة واجتماعيّة بالتشارك بين الجهات المعنيّة بالقطاع الحكوميّ، والقطاع الخاص بمحاربة هذه المشكلة بطريقة سنويّة، أو دوريّة لتبادل الخبرات، وتحسين الأداء، وخصوصاً على مستوى مناطق المملكة.
- التوعية والتثقيف للمجتمع بمنطقة القصيم بهذه المشكلة، ودور مكتب الحماية وجمعيّة الأسرة من خلال زيادة عقد الندوات والدورات الخاصة من خلال إبراز الأثر الخطير للعنف الأسريّ على تماسك الأسرة، ووحدة المجتمع.

• تغليظ العقوبات خصوصاً بالحالات الخطيرة، مثل: التهديد بالقتل، أو حبس الضحية بالبيت، وتجديد القوانين الخاصة بالعنف الأسريّ.

. فرض عقوبات بديلة لمرتكب العنف – عقوبة معنويّة؛ كالمنع من السفر، أو الحرمان من الترقية إن كان مرتكب العنف موظفاً، ومادية؛ كغرامة ماليّة بشكل متدرج ترتفع كلما تكرر سلوك العنف، بعد التحقق من ثبوت العنف بشكل قاطع.

• تكثيف الدورات العلميّة للأسر والأزواج، على أن تكون هذه الدورات بصفة إلزامية للمقبلين على الزواج من الشباب والشابات، ولمن لهم تاريخ في العنف الأسريّ.

• تشكيل لجنة مشتركة بين النيابة العامة، وجمعية أسرة، ومكتب الحماية الاجتماعيّة تحت إشراف إمارة المنطقة بالقصيم.

• زيادة الدورات التدريبة للعاملين في هذا المجال، والتشجيع المعنويّ، والمادي للعاملين في هذا المجال.

. القيام بدراسات علميّة دقيقة للوقوف على هذه الأسباب، ومعرفة الظروف التي تقف خلف هذه الأسباب، ومعالجتها معالجة علميّة وعمليّة بالتضافر بين القطاع الحكوميّ، والقطاع الخاص كجزء من المسؤولية الاجتماعيّة تجاه المجتمع.

خاتمة الدراسة:

حاولت الدراسة الحاليّة التطرق إلى مشكلة العنف الأسريّ بمنطقة القصيم بالمملكة العربيّة السعوديّة من خلال التعرف على حجم العنف الأسريّ بمنطقة القصيم، والتعرف على أهم أشكال العنف الأسريّ بمنطقة القصيم، وأهم الأسباب التي تقف خلف العنف الأسريّ بمنطقة القصيم، من وجهة نظر ثلاث فئات مختلفة، وهم أفراد المجتمع بشتى طوائفهم، ومكاتب الحماية الاجتماعيّة، وجمعيّة أسرة بمدينة بريدة، كما تم التعرف على دور مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه مكاتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين بجمعية أسرة في التعامل مع العنف الأسريّ بمنطقة القصيم، مع محاولة وضع الحلول العلميّة والعمليّة للحد من العنف الأسريّ بمنطقة القصيم من خلال مجموعة من المقترحات، والتوصيات التي عرضتها الدراسة، والمنتقاة من آراء العاملين في هذا المجال في مكتب الحماية الاجتماعيّة والمصلحين الاجتماعيين في جمعية أسرة.

المراجع:

- ابن منظور، لسان العرب.
- مجمع اللغة العربيّة، المعجم الوجيز، مصر: وزارة التربية والتعليم،١٩٩٤م.
- مجمع اللغة العربيّة، المعجم الوسيط، ط ـ٤، مصر: مكتبة الشروق الدوليّة، ٢٠٠٤م.
- الهر، قدوة عبد الأمير(٢٠٠٧م) العنف ضد الزوجة وعلاقته بالصحة النفسيّة لدى الزوجات العربيات المعنفة في مدينة (مالمو) السويد، رسالة ماجستير، الدنمرك، كليّة الآداب والتربية في الأكاديميّة العربيّة.
- الحلواني وآخرون(٢٠٠١م) العنف الأسريّ، الرياض.
- دوركايم، أميل. قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمه وقدم له د. محمود قاسم ومراجعة د. السيد البدوي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٤م.
- العواودة، أمل سالم (٢٠٠٢) العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردنيّ، دراسة اجتماعيّة لعينة من الأسر في محافظة عمان، عمان: مكتبة الفجر.
- الشبيب، كاظم (٢٠٠٧) العنف الأسريّ قراءة في الظاهرة من أجل مجتمع سليم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء.
- بوزيون، بنه (٢٠٠٤) العنف الأسريّ وخصوصية الظاهرة البحرينية. المنامة. المركز الوطني للدراسات.
- جميل، أسماء(٢٠٠٧) العنف الاجتماعيّ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،ط١.
- بركات، مطاوع محمد (١٩٩٩) العدوان والعنف في الرياضة، مجلة عالم الفكر، العدد٢.
- عبيدو، حسان محمود (٢٠١٢) آليات المواجهة الشرطية لجرائم العنف الأسريّ، جامعة نايف للعلوم الأمنيّة ط١، الرياض، مكتبة الملك فهد.
- الصغير، محمد بن حسن. (٢٠١٢م) العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ أسبابه وآثاره الاجتماعيّة، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنيّة مركز الدراسات والأبحاث.
- العنزي، بكر بن صلفيق. (٢٠١٣م) أشكال العنف الأسريّ في المجتمع السعوديّ، دراسة تحليلية لبعض القضايا المنظورة في الجهات القضائيّة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعيّة والنفسيّة، كليّة الدراسات العليا، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة.
- الحربي، مرام موسى (٢٠١٧). دور الحماية من الإيذاء في تحقيق الوقاية من العنف الأسريّ، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعيّة، كليّة الدراسات العليا، جامعة نايف العربيّة للعلوم الأمنيّة.
- عبيدات، ذوقان؛ كايد، عبدالرحمن؛ عدس، عبدالرحمن(٢٠١٦). البحث العلمي (مفهومه – أدواته– أساليبه). دار الفكر. عمان.

- السيف، عبدالمحسن بن فهد (٢٠٠٦م) العنف الأسريّ: المظاهر، الأسباب، النتائج، طرق المواجهة.
- الخطيب، سلوى عبدالحميد(٢٠٠٧م) " العنف الأسريّ ضد المرأة في مدينة الرياض"، بحث منشور، مكتبة الشقري.
- السمري، عدلي(١٩٩٩م) الانتهاك الجنسيّ للزوجة دراسة سوسيولوجية العنف الأسريّ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر.
- العامري، أروى (١٩٨٨) العنف العائليّ في الأردن: حجمه ومسبباته. عمان: مؤسسة عبدالحميد شومان.
- قناوي، هند (١٩٨٨) الطفل وتنشئته وحاجاته، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- –الزيات . فتحي مصطفى ، سيكلوجية التعلم ، ١٩٩٦ م ، دار النشر للجامعات ،ط ١.
- العيسوي، عبدالرحمن محمد (٢٠٠٤) دراسة ميدانية على عينة من المجتمع المصري لظاهرة العنف الأسريّ: أسبابها ومظاهرها. مجلة البحوث الأمنيّة– مركز البحوث بكلية الملك فهد الأمنيّة. المجلد١٣، العدد٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥. ص٢٢٣– ٢٨١.
- محمود مندوه (٢٠٠٨) العنف ومشكلاته، القاهرة: دار الرشاد للنشر والتوزيع،٣٣.
- اليوسف، عبدالله بن عبدالعزيز وآخرون(٢٠٠٦) العنف الأسريّ، دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية، الرياض: وزار الشئون الاجتماعية.

المراجع الأجنبية:

1- Moore's Stephen (2001) sociology Alive.3ededtion. nelson Thorne's Ltd.

2-Frieze,Irene, and Hanson, (2002) : Family Violence and Children Abused, Source : Violance Against Women, June, pp.746-778.,(ERIC).